ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حالة الاقتصاد

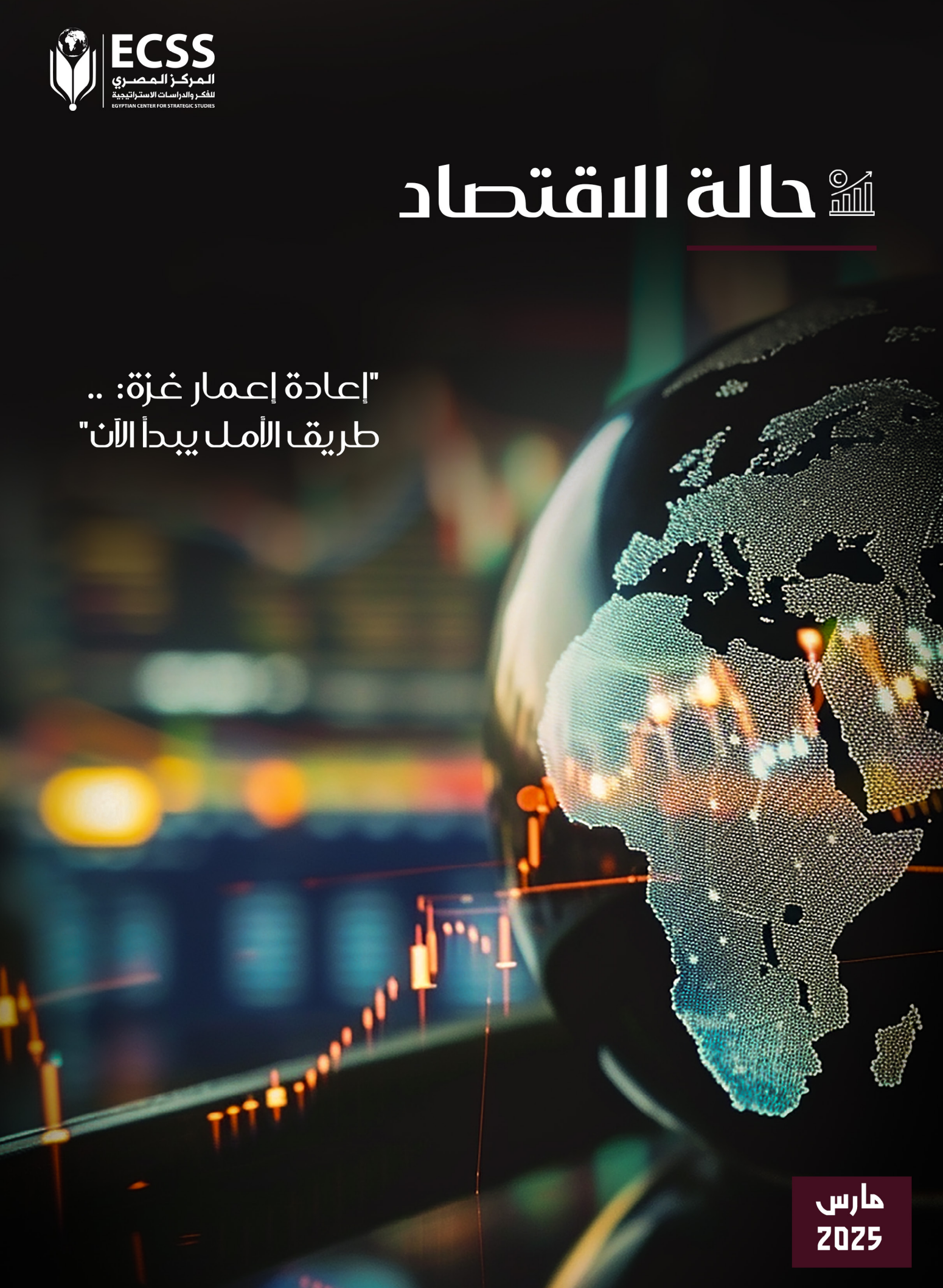

"إعادة إعمار غزة: .. طريق الأمل يبدأ الآن"

مارس
2025

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

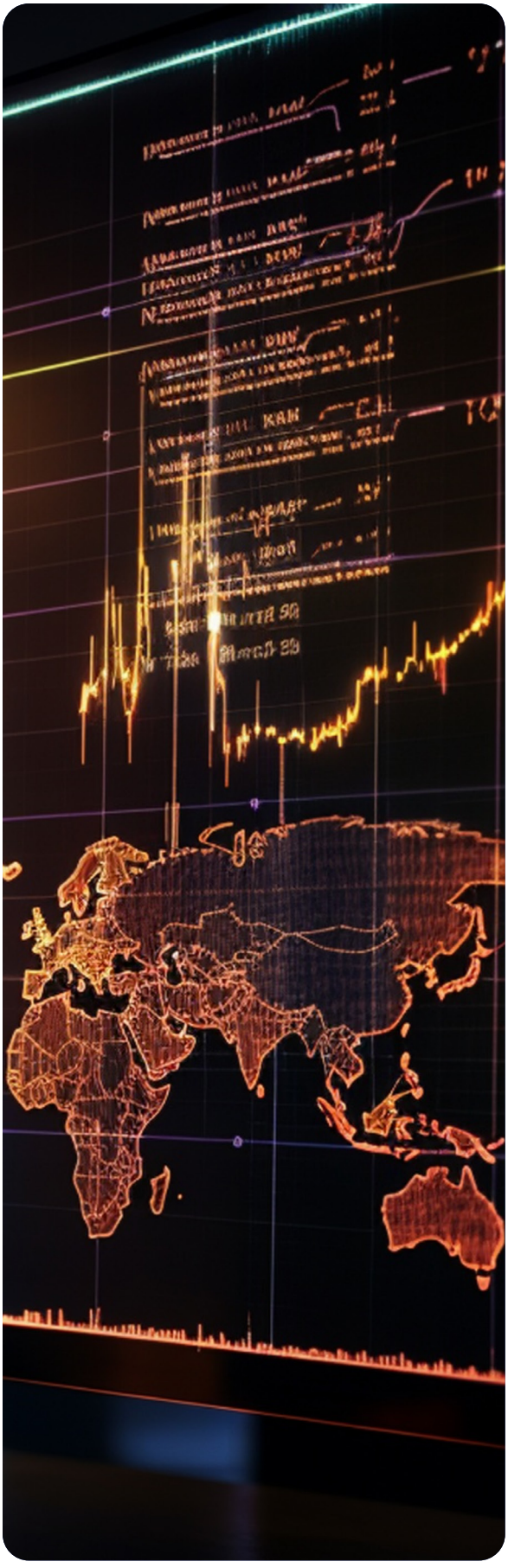

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
ماهر الشريف

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون

احمد بيومي
اسماء رفعت
ايه حمدي
بسنت جمال
سالي عاشور
د. عمر الحسيني
امل اسماعيل
مصطفي عبد اللاه
شادي هلال
دعاء عبد المنعم
أحمد حجازي
ندى بهاء
نوران جعفر

إخراج فني

عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 النهج الشامل لإعادة الاعمار : نحو بناء مجتمع مستدام ومتوازن (الحالة الأوكرانية)

13 إعادة تأهيل البيئة أولوية في تجارب إعادة الإعمار

21 سبل تكاليف إعادة الإعمار للدول: سندات الكوارث وسندات المغتربين

26 خطة مارشال وإعادة إعمار أوروبا

35 إعادة الإعمار الاقتصادي: اليابان بعد الحرب العالمية الثانية

42 إعادة بناء سوريا كيف يمكن دعم جهود إعادة الإعمار؟

50 غزة: من الدمار إلى الإعمار... خطوات نحو الأمل

57 إعادة إعمار غزة: آفاق هندسية وبيئية واعدة بتدوير الركام من منظور مصري

63 ملف إعمار غزة من منظور الطاقة: غزة مارين هل يُصلح الغاز ما أفسده الاحتلال في فلسطين؟

تقديم

يواجه قطاع غزة واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية والاقتصادية في العصر الحديث، فقد خلّفت الحرب التي بدأت في 7 أكتوبر 2023 واستمرت قرابة 15 شهرا دمارًا هائلًا في البنية التحتية، والمرافق الصحية والتعليمية، وشردت آلاف العائلات، الأمر الذي يجعل من إعادة الإعمار أولوية حاسمة لا تحتمل التأجيل، ومع تقديرات الاحتياجات التمويلية لإعادة الإعمار والتي على الرغم من تفاوتها في المبلغ وفقا للجهه المصدرة لذلك التقدير، إلا أنها اتفقت على ضخامة حجم التمويل المطلوب لتنفيذ مشاريع الإعمار، ليُصبح البحث عن حلول مستدامة وآليات تمويل مُبتكرة ضرورة مُلحّة لضمان نجاح هذه الجهود.

تتضمن عملية إعادة الإعمار جوانب متعددة، تبدأ بإزالة الأنقاض وتدوير الركام، وصولًا إلى بناء بنية تحتية حديثة تضمن الاستدامة البيئية والاقتصادية، وهنا تبرز أهمية المشاريع الهندسية المتقدمة التي تهدف إلى استغلال الموارد المتاحة بكفاءة.

من جهة أخرى، يلعب قطاع الطاقة دورًا محوريًا في تحقيق التعافي الاقتصادي، إذ يُعد نقص الكهرباء في غزة أحد أكبر العقبات أمام أي خطة تنموية، وفي هذا السياق يبرز حقل «غزة مارين» للغاز كفرصة ذهبية لإنهاء أزمة الطاقة المُزمنة وتحقيق استقلال اقتصادي جزئي عن الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن ذلك الأمر يتطلب إرادة سياسية قوية واستثمارات دولية تدعم تطوير هذا القطاع الحساس.

أما على صعيد التمويل، فإن التحدي الأكبر يكمن في توفير الموارد المالية اللازمة لإعادة الإعمار، فمع تراجع الدعم الدولي التقليدي، تبرز أدوات تمويل جديدة، مثل سندات المغتربين وسندات الكوارث، كوسائل مبتكرة يمكن أن تساهم في تأمين التمويل اللازم للمشروعات الكبرى.

رغم حجم الدمار، فإن إعادة الإعمار ليست مجرد عملية هندسية، بل هي فرصة لإعادة بناء مجتمع أكثر صلابة واستدامة، لذا فمن الضروري تبني رؤية متكاملة تعزز التنمية الاقتصادية، وتحقق العدالة الاجتماعية، بما يضمن حقوق الفلسطينيين في مستقبل مُستقر ومُزدهر، طريق الأمل يبدأ الآن، والنجاح في إعادة إعمار غزة لن يكون مجرد إعادة بناء ما تهدم، بل تأسيس لنموذج جديد يعزز صمود الفلسطينيين ويضع أسسًا لتنمية حقيقية ومستدامة.

تخطيط تمويل
إعادة الإعمار

النهج الشامل لإعادة الاعمار : نحو بناء مجتمع مستدام ومتوازن (الحالة الأوكرانية)

أسماء رفعت

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تعد مرحلة إعادة الإعمار واحدة من أهم المراحل التي تواجهها المجتمعات التي تعرضت لدمار نتيجة الحروب أو الكوارث الطبيعية، وبينما تركز عمليات إعادة الإعمار في البداية على إعادة بناء البنية التحتية المدمرة، إلا إن هناك حاجة ملحة لدراسة الآليات التي تضمن إعادة استقرار المجتمع وصولا لتحقيق التنمية المستدامة. ومن التجارب الدولية في هذا السياق، يأتي النموذج الأوروبي ليسجل نقطة فارقة في التاريخ؛ إذ شهد عام 1945 أسوأ صراع عسكري في التاريخ، الذي جلب دمارًا غير مسبوق وفقدانًا هائلًا في الأرواح. ومع ذلك، فإن الربع قرن الذي تلاها يعتبر الفترة الأكثر استثنائية من النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في أوروبا

وشهدت أوروبا ازدهارًا أكثر من أي وقت مضى، واستعادت معظم الاقتصاديات التي دمرتها الحرب مستويات الإنتاج التي كانت عليها قبل الحرب خلال خمس سنوات فقط. واعتُبرت الفترة التي تلت ذلك أكثر العصور استقرارًا اقتصاديًا وتقدمًا اجتماعيًا في تاريخ العالم الغربي ومثلت العصر الذهبي للنمو الاقتصادي في أوروبا، شرقها وغربها. ومع خصوصية كل حالة عن الأخرى، يثار تساؤل حول كيف يمكن الاستفادة من التجارب

الدولية في إعادة الاعمار لتعزيز استقرار المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة في العصر الحديث؟

التداعيات النظرية لإعادة الإعمار بعد النزاع

تهدف عملية إعادة الإعمار ما بعد الصراع إلى تعزيز السلام والأمن وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في الدول التي دمرتها الحرب. ويلاحظ أن مصطلح «ما بعد الصراع» لا يعني بالضرورة القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع، كما أنه لا يشير إلى توقف كامل للأعمال العدائية، التي قد تتجدد حتى بعد توقيع اتفاقيات السلام أو إجراء الانتخابات، ولكن غالبًا ما يشير إلى مجرد انخفاض في حدّة الأعمال العدائية، أو إلى وجود فرصة للسلام في نزاع قد يتصاعد مجددًا إذا تم التعامل معه بشكل غير ملائم.

وتعتبر عملية إعادة الإعمار ما بعد الصراع عملية معقدة وشاملة ومتعددة الأبعاد تشمل تحسينات متزامنة في المجالات العسكرية (استعادة النظام والأمن)، السياسية (الحكم والإدارة)، الاقتصادية (الترميم والتنمية)، والاجتماعية (العدالة والمصالحة). ويتضمن البعدين الاقتصادي والاجتماعي عدة جوانب منها: توزيع المساعدات الإغاثية، وتقديم المساعدات الإنسانية، واستعادة البنية التحتية والمرافق المدمرة، إعادة إنشاء الخدمات الاجتماعية، واستعادة الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وإعادة دمج الفئات الاجتماعية المستهدفة مثل النازحين داخليًا والمقاتلين السابقين، وخلق الظروف المناسبة لتطوير القطاع الخاص، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام.

ويلاحظ وجود شبه اجماع على أن كل حالة إعادة إعمار تختلف عن غيرها من الحالات من حيث؛ أسباب الدمار، وآلية مواجهته، والظروف الداخلية للدولة، والدعم الدولي المقدم. وبالتالي، يجب أن تكون برامج إعادة الإعمار مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات كل دولة متلقية.

التطور التاريخي لإعادة الإعمار

بدأت دراسة موضوع إعادة الإعمار منذ القرن التاسع عشر، عندما كان الإمبرياليون يربطون إعادة الإعمار بتوسيع دور المراكز الإمبريالية في مستعمراتهم، بينما كان الليبراليون يرون أن التجارة تساعد في تحسين أوضاع الدول. وفي بداية القرن التاسع عشر، تناول ديفيد ريكاردو موضوع التعافي الاقتصادي بعد الحروب، بينما توسع جون ستيوارت ميل في 1848 حول قدرة الأفراد على التعافي من الكوارث الطبيعية.

وجاء أول جهد دولي لإعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الأولى في النمسا، حيث تم تنفيذ إصلاحات اقتصادية من خلال عصبة الأمم، وتلى ذلك جهود مماثلة في هنغاريا وتركيا. وفي فترة الحرب الباردة، كانت جهود التعافي تقتصر على المساعدات التنموية وإغاثة الكوارث، وفي التسعينيات أعيد إدراج موضوع إعادة الإعمار بعد الحروب الأهلية في جدول الأعمال، وخلصت التجارب الدولية إلى أن البلدان التي تعاني من الحروب الأهلية تحتاج إلى جهود أكبر من الدول التي تأثرت بالكوارث الطبيعية، حيث تتطلب إعادة بناء مؤسسات جديدة. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، جاء من أكثر جهود إعادة الإعمار الأكثر تأثيرا، أعمال وكالة الأمم المتحدة للإغاثة وإعادة التأهيل في أوروبا والصين (1943-1946)، وقروض البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية إلى أوروبا، وخطة مارشال لأوروبا الغربية (1948-1951)، والمساعدة الاقتصادية لليابان.

ومن بين هذه البرامج، تميزت خطة مارشال باعتبارها المبادرة الأكثر نجاحًا؛ وجاءت مقومات نجاح تلك الخطة في تحويل مساعدات بنحو 13.3 مليار دولار من الولايات المتحدة إلى أوروبا الغربية تم توجيهها إلى إعادة بناء البنية التحتية وتمويل المشروعات العامة دون الحاجة لخفض الإنفاق الاجتماعي، بما ساعد على زيادة الإنتاج، وتوسيع التجارة الخارجية، وتعزيز الاستقرار المالي الداخلي. وبجانب المساعدات المالية، شملت المساعدات منحًا من السلع والخدمات بالإضافة إلى المساعدة الفنية. كما تم تشجيع الدول الأوروبية على التعاون الاقتصادي من خلال تحرير التجارة وإزالة القيود. وحقق البرنامج جميع أهدافه حيث تم تقليص

التضخم والبطالة وعجز الموازنات بشكل كبير، ونمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المستفيدة بنسبة 35%، وزيادة التجارة البينية الأوروبية بنسبة 80%.

ويلاحظ أن عمليات إعادة الاعمار في العصر الحديث أصبحت اكثر تعقيدا؛ فمن جهة تتعدد الأسباب المؤدية للدمار بين حروب أهلية وكوارث طبيعية وحروب مسلحة. ومن جهة أخرى، أصبحت عملية إعادة الإعمار تشمل العديد من الفاعلين مثل الأمم المتحدة ووكالاتها، المؤسسات المالية الدولية، البنوك الإقليمية للتنمية، الجهات المانحة متعددة وثنائية الأطراف، وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والشركات الخاصة. وطورت المؤسسات الدولية من سياساتها فيما يتعلق بإعادة الاعمار؛ فقام صندوق النقد الدولي في عام 1995 بمراجعة سياسته بشأن المساعدات الطارئة للتعامل مع احتياجات البلدان في حالات ما بعد الصراع، وأسس البنك الدولي في عام 1997 وحدة ما بعد الصراع (التي سُميت لاحقًا وحدة منع النزاع وإعادة الإعمار) وصندوق ما بعد الصراع، وفي عام 2001، أسست برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتبًا للوقاية من الأزمات والتعافي للعمل على استعادة جودة حياة الناس الذين كانوا ضحايا للكوارث الطبيعية أو النزاعات العنيفة. وفي عام 2005، أسست الأمم المتحدة لجنة بناء السلام (ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام) بهدف جمع وتحسين التنسيق بين جميع الفاعلين المعنيين بالمشاركة في جهود إعادة الإعمار، كما أنشأت المملكة المتحدة، على سبيل المثال، قسمًا للشؤون الإنسانية والصراعات ضمن قسمها للتنمية الدولية. وتلاحظ أيضا، أن المجتمع الدولي اعتمد نهجًا أكثر تعقيدًا لإعادة الإعمار ودمج جهود الإغاثة، والتأهيل، والتنمية منذ بداية تدخله في الحالات ما بعد الصراع. وكذلك اتبعت الجهات المانحة ممارسات أكثر تدخلاً، حيث حاولوا التأثير على سياسات الدول المتلقية، وفرض إصلاحات لتحسين المؤسسات في البلدان المتأثرة بالحروب بما يتماشى مع ما يطلق عليه معيار «الحوكمة الجيدة».

ومع أهمية المساعدات المالية الدولية المقدمة لإعادة اعمار الدول، إلا إنه تم رصد عدد من السلبيات المتعلقة بتلك البرامج من واقع التجارب الدولية، منها غياب التحديد الواضح للأولويات، وتطبيق سياسات واحدة على جميع البلدان مع تجاهل

احتياجات هذه البلدان الخاصة. وفي سياق تحديد أهداف وأولويات التمويل يأتي تقليص المخاطر التي أدت إلى النزاع، مثل معالجة عدم المساواة بين الجماعات العرقية أو الاجتماعية، مسألة حاسمة في إعادة الإعمار. وتتراجع فعالية «مجمع الإغاثة وإعادة الإعمار»، الذي يضم منظمات غير حكومية ومقاولين خاصين يتلقون مبالغ ضخمة لتنفيذ مشروعات إعادة الإعمار، في حين أن هذه الأموال لا تُنفق دائمًا داخل الدول المعنية، فضلا عن تقديم مساعدات غير كافية، وغالبًا ما تتأخر التزاماتهم المالية أو لا تُنفذ على الإطلاق، مع توجيه المزيد من الأموال نحو الأبعاد الأمنية بدلاً من إعادة الإعمار الاجتماعي والاقتصادي.

التجارب الحديثة في إعادة الاعمار: الحالة الأوكرانية

منذ بداية الحرب الروسية على أوكرانية قام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والمؤسسات المالية الأوروبية بالعمل بشكل ممنهج ومتناسق لإعادة اعمار أوكرانيا على الرغم من استمرار الحرب الروسية، وقد تضمن العمل الأوروبي المشترك عدد من الجهود، جاء من أبرزها:

- توفير أكثر من 134 مليار يورو من الدعم المالي والإنساني والطوارئ والميزانية والعسكري، تتضمن: 67.3 مليار يورو لدعم المرونة الاقتصادية والاجتماعية والمالية الشاملة لأوكرانيا، ونحو48.5 مليار يورو من المساعدات العسكرية، وما يصل إلى 17 مليار يورو تم تخصيصها للدول الأعضاء لتلبية احتياجات الأشخاص الفارين من الحرب، فضلا عن تعزيز الإصلاحات الخضراء.

- ومن جهة أخرى، فقد تم إطلاق منصة المانحين لأوكرانيا في 26 يناير 2023، والتي تسمح بالتنسيق بين المانحين الدوليين والمنظمات المالية وتضمن الدعم المتماسك والشفاف والقابل للمحاسبة. وتهدف المنصة إلى تعزيز التنسيق بين جميع اللاعبين الرئيسيين الذين يقدمون الدعم المالي على المدى القصير، وكذلك المساعدات الطويلة الأجل لمرحلة إعادة الإعمار، وتستند هذه المنصة إلى نتائج المؤتمرات في لوغانو وبرلين وباريس للمساعدة في سد الفجوة بين الاحتياجات والموارد.

- وفي مؤتمر تعافي أوكرانيا 2024 في برلين، أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين عن توقيع اتفاقيات ضمان ومنح جديدة بقيمة 1.4 مليار يورو لدعم تعافي أوكرانيا وإعادة إعمارها، ويستفيد من هذه الاتفاقيات الشركات الخاصة، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، والبلديات، والشركات المملوكة للدولة في أوكرانيا. وستركز على إصلاح وإعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية للطاقة، التي كانت هدفًا رئيسيًا للهجمات الروسية.

- لمساعدة أوكرانيا في جهودها للتعافي وإعادة الإعمار والتحديث، أطلق الاتحاد الأوروبي آلية دعم جديدة للفترة من 2024 إلى 2027 تسمى The Ukraine Facility والتي تعد أداة مخصصة تمكن الاتحاد الأوروبي من توفير دعم مالي ثابت يصل إلى 50 مليار يورو لأوكرانيا خلال هذه الفترة. وتُبرز هذه الآلية التزام الاتحاد الأوروبي بدعم أوكرانيا في مواجهة الحرب العدوانية الروسية وعلى مسارها نحو عضوية الاتحاد الأوروبي.

- ومع حاجة أوكرانيا الآن إلى المساعدة أكثر من أي وقت مضى، تقوم المفوضية الأوروبية وشركاؤها بتحفيز الدعم الدولي من أجل استقرار أوكرانيا الاقتصادي والاجتماعي، وإعادة الإعمار والتعافي من آثار الحرب. وفي الوقت نفسه، ستعمل المفوضية مع أوكرانيا لضمان وصولها السلس إلى السوق الموحدة، مما يمكن أوكرانيا من الاستفادة القصوى من إمكانياتها، والمساعدة في تسريع النمو وخلق الفرص.

- ولضمان مستقبل أفضل لأوكرانيا، فقد قدم الاتحاد الأوروبي دعما خاصة لإعادة تأهيل المدارس المتضررة بمبلغ 100 مليون يورو، وخصصت المفوضية الأوروبية حوالي 14 مليون يورو لشراء حافلات مدرسية لنقل الأطفال الأوكرانيين إلى المدارس بأمان. كما أطلقت المفوضية حملة على مستوى الاتحاد الأوروبي للتبرع بحافلات مدرسية لصالح أوكرانيا، يتم توجيهها من خلال آلية الحماية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي.

وختاما، فانه يمكن من خلال التجارب السابقة في إعادة الاعمار استخلاص محددات وضوابط نجاح عملية إعادة اعمار غزة والتي تتطلب بداية وضع نهجًا شاملًا يتجاوز مجرد إعادة بناء الهياكل المدمرة، وانما يتضمن إعادة بناء المجتمع اقتصاديا واجتماعيا مع ضمان مواجهة مخاطر وأسباب الدمار والقضاء عليها، وتطوير الاستراتيجيات اللازمة للانطلاق نحو التنمية المستدامة. ويعتمد نجاح عملية إعادة الاعمار على عدد من العوامل من بينها: توفر الدعم المالي اللازم مع ضمان توجيهه السليم لخدمة الأهداف الوطنية. كما يعد الاهتمام بالثقافة والتعليم أحد أهم عوامل نجاح عمليات إعادة الاعمار؛ لما له من دور في بناء الأجيال القادمة والحفاظ على التراث الثقافي وبناء هوية وطنية قوية. فضلا عن أهمية إعادة بناء الدولة بسواعد ابناءها لضمان استدامة البناء والتطوير على المدى الطويل.

إعادة تأهيل البيئة أولوية في تجارب إعادة الإعمار

أمل إسماعيل

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُعد إعادة تأهيل البيئة عنصرًا جوهريًا في عمليات إعادة الإعمار بعد النزاعات والكوارث الطبيعية، حيث تساهم في تحقيق تنمية مستدامة واستقرار اجتماعي واقتصادي. تتطلب هذه العملية نهجًا شاملاً يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية بجانب الأبعاد البيئية بشكل أساسي لضمان إعادة بناء مجتمعات قادرة على الصمود أمام التحديات المستقبلية. يتناول المقال التأثيرات البيئية الناجمة عن النزاعات والحروب بشكل وما ينتج عنها، مع تسليط الضوء علي الاجراءات التي يجب اتخاذها لإعادة تأهيل البيئة في أماكن الحروب.

لا شكّ أن العوامل الاقتصادية تؤثّر في النتائج السياسية المرتبطة بإعادة الإعمار، ويتجلّى ذلك من خلال الشروط الأساسية التي ينبغي توافرها كي تتكلّل عملية إعادة الإعمار بالنجاح. وهي توافر الموارد الاقتصادية لإعادة الإعمار؛ والطريقة التي تنتهي أو قد تنتهي بها الحرب، ووجود أو غياب عملية سياسية على الصعيد الوطني أو الإقليمي؛ والهياكل الاقتصادية التي كانت قائمة قبل الحرب بمعني مؤسسات الدولة وعلاقاتها علي الصعيد الدولي التي تهيء لها جهود إعادة الإعمار. وبتوافر هذه الشروط وفي حالة إعادة الاعمار والتنمية لمناطق الصراع يجب القيام بتقييم الأثر البيئي

والتدهور الحادث في المنطقة وادماج خطط التعافي البيئي مع خطط التعافي الاقتصادي والتنمية وإعادة الاعمار.

التأثيرات البيئية بعد النزاعات والحروب

كثيراً ما يكون الاهتمام العالمي في مناطق الحروب والصراعات بالكارثة الانسانية والاجتماعية والاقتصادية التي تخلفها تلك الحروب، والتي غالبا ما تضمن مجموعة من التأثيرات السلبية علي هذه المناطق تؤدي بها إلى تفكك المجتمع وانهياره، مثل أعداد الضحايا والقتلي نتيجة الصراعات، وزيادة أعداد النازحين والمهاجرين بعيداً عن مناطق الصراع، فضلا عن التدهور الاقتصادي وتخلف التنمية الذي يحدث، واستمرار معاناة كثير من الدول حتي بعد انتهاء تلك الحروب والصراعات. ولكن بجانب كل هذه التأثيرات الكارثية فإن التداعيات البيئية لا تقل كارثية عن كل تلك التأثيرات، بل أنها يمكن أن تكون الأكثر تأثيراً وتدميراً لهذه المناطق وجعلها غير آمنه ولا تصلح للعيش ، وتدهور البيئة يجعل من جهود إعادة الإعمار والتنمية والتعافي في هذه المناطق مهمة شاقة جدا .

وعلي سبيل المثال؛ دعت الأمم المتحدة إلى إدماج ملف البيئة في إعادة إعمار العراق، وإلى المسارعة بإرسال خبراء دوليين لتقييم حجم التلوث والأضرار. ولعل الوضع في ليبيا وسوريا واليمن ولبنان لا يختلف كثيراً، فهناك حاجة ماسة لتقييم الوضع البيئي وإدماجه في خطط إعادة الاعمار في هذه البلاد .

الأضرار البيئية التي تخلفها الحروب والصراعات تمثل تهديدا خطيرا علي حياة السكان في هذه المناطق مثلما تشكل الأسلحة والنزاعات تماما، فكلاهما يودي بحياة السكان ويؤثر في مستقبل الأجيال القادمة. ومن أهم هذه الأضرار:

- يشكل الحطام والركام الناتج عن انهيار المنازل والمباني في مناطق الصراع مخاطر على صحة الإنسان والبيئة، بما في ذلك مخلفات البناء مثل الإسمنت والخرسانة والحديد والطوب، بالإضافة إلى مواد خطرة مثل المواد الكيميائية

والغبار والتلوث بالذخائر غير المنفجرة ووصولا إلى الأسبستوس المعروف أنه مادة مسرطنة، والنفايات الصناعية والطبية وغيرها من المواد الخطرة. بالإضافة إلي احتمالية وجود رفات بشرية المدفونة تحت الأنقاض نتيجة القصف. وجود هذه الأطنان من الركام في البيئة دون تعامل آمن ومناسب يسبب أضرار صحية خطيرة علي صحة الانسان.

- تدمير مرافق البنية التحتية: تتسبب الحروب والقصف الجوي المتعمد في مناطق النزاع إلي تدمير شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي وشبكات الطرق والمواصلات، ومنظومة إدارة المخلفات، ومع استمرار الحروب لفترات طويلة تنهار معها المؤسسات البلدية التي تقوم بتوفير هذه الخدمات، فتنتشر الأمراض المعدية ويتدهور النظام البيئي وتنتشر القوارض والحشرات، وتصبح كثير من هذه المناطق مناطق موبوءة غير صحية وغير آمنة.

- تلوث التربة :أدى استخدام الأسلحة والذخائر المحتوية على معادن ثقيلة ومواد كيميائية متفجرة إلى تلويث التربة في المناطق المستهدفة. وتشير تقييمات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن هذه الملوثات تشكل خطرًا طويل الأمد على صحة الإنسان والبيئة. كما أن تجريف التربة وقذف الأشجار واقتلاعها من شأنه أن يسهم في تصحر هذه المناطق وتقليل خصوبة الرقعة الزراعية الصالحة لممارسة النشاط الزراعي .

- تلوث الهواء : ينتج عن القصف والحرائق المصاحبة له انبعاث كميات كبيرة من الدخان والغازات السامة والجسيمات الدقيقة في الهواء. مما يؤدي إلى تدهور جودة الهواء وزيادة المخاطر الصحية على السكان. هذا التلوث الجوي يزيد من معدلات الأمراض التنفسية ويؤثر سلبًا على الصحة العامة، خاصة في المناطق المكتظة بالسكان.

- تدمير التنوع البيولوجي: استخدام الأسلحة الثقيلة والمتفجرات يؤدي إلى تدمير واسع للموائل الطبيعية، مما يسفر عن فقدان المواطن الأساسية

للعديد من الكائنات الحية. هذا التدمير شمل حرق وتدمير الغطاء النباتي، بما في ذلك الأشجار والأعشاب المتوطنة في البيئة، وتعرض بعض الأنواع النباتية والحيوانية لخطر الانقراض بسبب فقدان بيئاتها الطبيعية. كما أن تسرب المواد الكيميائية والملوثات الناتجة عن القصف والحروب إلى المياه الجوفية والسطحية، يؤثر سلبًا على الكائنات المائية.

أهمية إدماج البيئة في خطط إعادة الإعمار

إدماج البعد البيئي في خطط إعادة الإعمار يعد عنصرًا أساسيًا لضمان التنمية المستدامة وتقليل المخاطر البيئية والصحية طويلة الأمد. فبعد النزاعات أو الكوارث تتعرض الموارد الطبيعية لاستنزاف كبير، إذ تشير دراسات الأمم المتحدة إلى أن حوالي 40% من النزاعات الداخلية خلال العقود الستة الماضية كانت مرتبطة بالموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الزراعية. لذلك، فإن إعادة تأهيل التربة المتضررة، واستصلاح الأراضي الزراعية، وإدارة الموارد المائية بطرق مستدامة يساعد في تقليل الأزمات المستقبلية وتعزيز الأمن الغذائي. على سبيل المثال، في العراق، أدى مشروع إعادة إحياء منطقة الأهوار إلى استعادة أكثر من 50% من المساحات الرطبة المفقودة، مما ساعد في عودة التنوع البيولوجي وتحسين حياة المجتمعات المحلية التي تعتمد على الصيد والزراعة.

علاوة على ذلك، فإن إعادة الإعمار البيئي يساهم في تحسين جودة الحياة والصحة العامة، حيث تؤكد منظمة الصحة العالمية أن 9 من كل 10 أشخاص في العالم يتنفسون هواءً ملوثًا، وهو ما يزداد سوءًا في المناطق التي تعرضت للحروب والكوارث. لذلك، فإن التركيز على مشاريع التشجير، وإدارة النفايات، واستخدام الطاقة المتجددة في إعادة الإعمار يقلل من التلوث ويعزز بيئة صحية للسكان. في رواندا، أدى حظر الأكياس البلاستيكية وزراعة ملايين الأشجار بعد الحرب الأهلية إلى تحسين جودة الهواء والتربة، وساهم في جعل كيغالي واحدة من أنظف العواصم الإفريقية. هذه الإجراءات تثبت أن دمج الاستدامة البيئية في إعادة الإعمار لا يقتصر فقط على حماية البيئة، بل يدعم الاقتصاد المحلي ويحسن معيشة السكان على المدى الطويل.

تجارب ناجحة لادماج البيئه في جهود إعادة الاعمار

ترتكز عملية إعادة الإعمار الناجحة على بناء الدولة بشكل فعّال وتحقيق تعافٍ اقتصادي مستدام ومتوازن وطويل الأمد. ويمكن باختصار النظر في بعض تجارب الدول في اعادة الاعمار وادماج البعد البيئي فيها:

- **تجربة ألمانيا:** بعد الحرب العالمية الثانية، كانت ألمانيا مدمرة بالكامل تقريبًا. ومع ذلك، تمكنت من إعادة إعمار اقتصادها وبنيتها التحتية بسرعة ، وبعد ذلك تبنت ألمانيا سياسات بيئية قوية، منها :
    - إعادة التشجير واستصلاح الأراضي المدمرة بسبب القصف والحرب.
    - اعتماد تقنيات البناء المستدامة في العقود اللاحقة.
    - برامج تنظيف الأنهار والتربة من التلوث الناجم عن الحرب والصناعة.

- **اليابان:** مرت اليابان بكوارث طبيعية وحروب شديدة ، أفقدتها الكثير من سكانها واقتصادها ومواردها البيئية والطبيعية، بعد الحرب العالمية الثانية وزلزال كوبي (1995) وزلزال تسونامي وفوكوشيما (2011)، ركزت اليابان على البحث والتطوير والاستثمار في التكنولوجيا والصناعة ، ولكنها أيضا تبنت سياسات بيئية صارمة:
    - إعادة بناء المدن باستخدام معايير بيئية صارمة، مثل المباني المستدامة والمقاومة للزلازل.
    - إعادة تأهيل الغابات والمناطق الساحلية المتضررة.
    - تحسين إدارة النفايات والتلوث الصناعي، خصوصًا بعد كارثة فوكوشيما النووية.

- **فيتنـام:** بعـد حـرب (1955-1975) واجهـت فيتنـام تدميـر هائـل فـي البيئة شـمل تدمير الغابـات والأراضـي الزراعيـة بسـبب اسـتخدام المـواد الكيميائيـة السـامة مثـل «العامـل البرتقالـي». وتلـوث هائـل للميـاه والتربـة بمخلفـات الحـرب. لـذا كان لابـد مـن إدمـاج سياسـات ومشـروعات بيئيـة عاجلـة فـي خطـط إعـادة الاعمـار فـي فيتنـام شـملت:
  - مشاريع إعادة التشجير: زراعة ملايين الأشجار لاستعادة الغابات المطيرة.
  - استصلاح الأراضي المتضررة من المواد الكيميائية وتحسين جودة التربة.
  - حماية الحياة البرية: إنشاء محميات طبيعية لحماية التنوع البيولوجي.
  - تنظيـف التلـوث الكيميائـي: برامـج حكوميـة ودوليـة عاجلـة لمعالجـة التربـة والميـاه مـن المـواد السـامة والجسـيمات العالقـة.

- **روانـدا:** بعـد الإبـادة الجماعيـة التـي أودت بحيـاة نحـو 800ألـف شـخص، واجهـت روانـدا انهيـارًا اقتصاديًـا واجتماعيًـا، لكنهـا نجحـت فـي إعـادة الإعمـار مـن خـلال المصالحـة الوطنيـة عبـر «محاكـم الجـاكاكا التقليديـة» وتعزيـز التنميـة الاقتصاديـة والاهتمـام بقطاعـي السـياحة والتكنولوجيـا. وتعتبـر روانـدا واحـدة مـن أنجـح الـدول فـي دمـج البعـد البيئـي مـع إعـادة الإعمـار، حيـث:
  - حظرت الأكياس البلاستيكية بالكامل منذ عام 2008.
  - أطلقت برامج تشجير واسعة النطاق لإعادة تأهيل الغابات.
  - طورت مشاريع طاقة متجددة، مثل الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية.
  - أعـادت تأهيـل المتنزهـات الطبيعيـة لحمايـة التنـوع البيولوجـي، ممـا سـاهم فـي تعزيـز السـياحة البيئيـة.

- **منطقة الأهوار في العراق :** بدأت جهود إعادة تأهيل الأهوار في العراق بعد عام 2003، حيث كانت المنطقة قد تعرضت لتدمير بيئي كبير خلال فترة حكم النظام السابق ونتيجه النزاعات والصراعات المستمرة. وفي هذا السياق، كانت أولى خطوات إعادة التأهيل هي إعادة تدفق المياه إلى الأهوار، وذلك من خلال فتح القنوات المائية التي جُفِّفت، وإعادة توجيه مياه نهر الفرات ونهر دجلة إلى هذه المناطق. عملت الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم هذا المشروع الذي شمل أيضًا زراعة النباتات المائية والبرية المتواجدة في الأهوار قبل تجفيفها، بهدف استعادة التوازن البيئي. كما تم تنفيذ مشروعات لتحفيز عودة الحياة البرية، خاصةً الطيور المهاجرة مثل اللقلق والنحام الوردي، التي تأثرت بفقدان الموائل الطبيعية.

علاوة على ذلك، تم إشراك المجتمعات المحلية في جهود إعادة التأهيل . في عام 2017، قدرت الأمم المتحدة أن حوالي 50% من مساحة الأهوار التي تدهورت قد تم استعادتها بنجاح. وأظهرت الدراسات التي أجرتها وزارة التخطيط العراقية في 2025 أن هناك تحسنًا ملحوظًا في التنوع البيولوجي والحياة البرية في الأهوار، مما يعكس نجاحًا للجهود التي بذلت.

وأخيرا: تنجح إعادة الإعمار البيئية عندما تتبنى نهجًا شاملاً يوازن بين إعادة بناء البنية التحتية وحماية الموارد الطبيعية، مما يضمن تنمية مستدامة طويلة الأمد. يعتمد هذا النجاح على عدة عوامل أساسية:

- أولها التخطيط الاستراتيجي المستدام، حيث يجب أن تكون إعادة الإعمار قائمة على دراسات علمية لتقييم الأضرار البيئية ووضع حلول قائمة على الطبيعة، مثل إعادة التشجير لحماية التربة وتقليل مخاطر الفيضانات.

- التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المحلي، إذ تُظهر التجارب أن مشاركة السكان المحليين في مشاريع إعادة التأهيل تعزز من استدامتها.

- هـذه العوامـل مـع وجـود أرادة سياسـية وتشـريعية تضمـن أن إعـادة الإعمـار لا تعيـد بنـاء المـدن فقـط، بـل تعيـد التـوازن بيـن الإنسـان والبيئـة، ممـا يـؤدي إلـى مجتمعـات أكثـر اسـتقرارًا وقـدرة علـى التكيـف مـع التغيـرات المناخيـة.

وعنـد النظـر إلـي حالـة قطـاع غـزة بعـد الحـروب الأخيـرة مـع الجانـب الإسـرائيلي ومـا خلفتـه مـن تدهـور وتدميـر هائـل فـي البنيـة التحتيـة والبيئـة والمرافـق العامـة، يعـد إدمـاج البعـد البيئـي فـي إعـادة إعمـار قطـاع غـزة أمـرًا ضروريًـا لضمـان التنميـة المسـتدامة وتحسـين جـودة الحيـاة لسـكانه. تواجـه غـزة أزمـات بيئيـة معقـدة، مثـل تلـوث الميـاه الجوفيـة، التدهـور الحـاد فـي الأراضـي الزراعيـة، والنفايـات الصلبـة المتراكمـة، ممـا يسـتدعي تبنـي حلـول بيئيـة ذكيـة ومسـتدامة أثنـاء عمليـة الإعمـار.

المصادر

- https://egsen.journals.ekb.eg/article_313195_b9fddb4f7fb60e1752b2c62e97f183b6.pdf
- https://www.aljazeera.net/blogs/202525/1//%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D98%A%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A5%D8%B9%D985%%D8%A7%D8%B1-
- https://worldgbc.org/wp-content/uploads/202206//SRRF-Report.pdf
- https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%A3%D987%%D98%A%D984-%

سبل تكاليف إعادة الإعمار للدول: سندات الكوارث وسندات المغتربين

سالي عاشور

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تعد إعادة الإعمار واحدة من أكبر التحديات التي تواجه الدول التي تعرضت لكوارث طبيعية أو لحروب وصراعات، مثل الحروب والفيضانات والحرائق. تكلفة إعادة الإعمار غالباً ما تكون هائلة، وتتطلب موارد مالية ضخمة قد لا تكون متاحة للحكومات، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف اقتصادي أو أزمات مالية.

يمكن أن تتسبب الكوارث في خسائر اقتصادية ومالية كبيرة، وتخلق التزامات محتملة صريحة أو ضمنية على الموازنة الحكومية. على سبيل المثال، تسببت فيضانات تايلاند عام 2011 في أضرار وخسائر تقدر بحوالي 45 مليار دولار أمريكي، وتطلبت إنفاقًا حكوميًا يعادل 5٪ من الإيرادات السنوية للحكومة. في البلدان منخفضة الدخل والجزر الصغيرة، تكون التأثيرات السلبية على الموازنة أكثر حدة. على سبيل المثال، بلغت الأضرار الناجمة عن تسونامي ساموا عام 2009 حوالي 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تسببت الأعاصير في جزر الكاريبي في أضرار تجاوزت 100٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما حدث في غرينادا عام 2004.

فـي هـذا السـياق، ظهـرت أدوات ماليـة مبتكـرة مثـل سـندات الكـوارث وسـندات المغتربيـن كحلـول فعالـة لتمويـل عمليـات إعـادة الإعمـار. هـذا المقـال يسـتعرض هـذه الأدوات، مـع ذكـر أمثلـة دوليـة لاسـتخدامها فـي تمويـل إعـادة إعمـار دول مثـل العـراق ولبنـان وأفغانسـتان، بالإضافـة إلـى دول تعرضـت لكـوارث طبيعيـة مثـل تايـوان.

تكلفة إعادة الإعمار: من أين تأتي؟

تكلفـة إعـادة الإعمـار تشـمل إصلاح البنيـة التحتيـة المدمـرة، مثـل الطـرق والجسـور والمـدارس والمستشـفيات، بالإضافـة إلـى توفيـر السـكن للاجئيـن والنازحيـن، وإعـادة تأهيـل القطاعـات الاقتصاديـة المتضـررة.

هذه التكاليف تأتي من مصادر متعددة، منها:

1. الميزانيـات الحكوميـة: قـد تخصـص الحكومـات جـزءاً مـن ميزانياتهـا لإعـادة الإعمـار، لكـن هـذا الخيـار غالبـاً مـا يكـون محـدوداً بسـبب الضغـوط الماليـة الأخـرى.

2. المسـاعدات الدوليـة: تلجـأ العديـد مـن الـدول إلـى المنظمـات الدوليـة مثـل الأمـم المتحـدة والبنـك الدولـي للحصـول علـى قـروض أو منـح.

3. القطـاع الخـاص: يمكـن للشـركات الخاصـة المشـاركة فـي إعـادة الإعمـار مـن خلال الاسـتثمار فـي المشـاريع الكبـرى.

4. الأدوات الماليـة المبتكـرة: مثـل سـندات الكـوارث وسـندات المغتربيـن، والتـي أصبحـت وسـائل فعالـة لجمـع الأمـوال بسـرعة.

سندات الكوارث: آلية مبتكرة لمواجهة الكوارث

سـندات الكـوارث هـي أدوات ماليـة تصدرهـا الحكومـات أو المؤسسـات الدوليـة لجمـع الأمـوال لمواجهـة الكـوارث الطبيعيـة أو البشـرية. يتـم تصميـم هـذه السـندات بحيـث يتـم تحريـر الأمـوال بشـكل سـريع عنـد حـدوث كارثـة معينـة، مثـل الـزلازل أو

الفيضانات أو الأعاصير. تعتمد هذه السندات على آلية التأمين، حيث يتم دفع الفوائد للمستثمرين طالما لم تحدث الكارثة، ولكن في حالة حدوثها، يتم استخدام رأس المال لتمويل عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار.

تُعدّ سندات الكوارث أداة مالية مبتكرة تستخدمها بعض الدول لمواجهة المخاطر الطبيعية المتكررة. فعلى سبيل المثال، لجأت المكسيك إلى إصدار هذه السندات للتصدي لمخاطر الزلازل والأعاصير، وقد أثبتت فعاليتها في تمويل جهود إعادة الإعمار بعد زلزال عام 2017. وبالمثل، اتخذت الفلبين خطوة مماثلة لمواجهة الأعاصير والفيضانات المتكررة التي تتعرض لها، مما ساعدها في توفير تمويل سريع لإعادة بناء المناطق المتضررة. وتُظهر هذه الأمثلة الدولية كيف يمكن لسندات الكوارث أن تساهم في تعزيز قدرة الدول على مواجهة الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها.

سندات المغتربين: استثمار المغتربين في وطنهم

سندات المغتربين هي أدوات مالية تصدرها الحكومات لجمع الأموال من مواطنيها الذين يعيشون في الخارج. يتم توجيه هذه الأموال لتمويل مشاريع تنموية أو إعادة إعمار في الدول الأصلية. تعتبر هذه السندات وسيلة فعالة لتعزيز المشاركة المالية للمغتربين في تنمية بلدانهم.

تُعدّ سندات المغتربين أداة مالية أخرى تستخدمها الدول لجمع الأموال من جالياتها في الخارج. فقد لجأت الحكومة اللبنانية إلى إصدار هذه السندات لجمع الأموال من الجالية اللبنانية الكبيرة في الخارج، واستُخدمت هذه الأموال لدعم الاقتصاد الوطني وتمويل مشاريع إعادة الإعمار بعد انفجار مرفأ بيروت عام 2020. وبالمثل، نجحت الهند في جمع مليارات الدولارات من خلال سندات المغتربين، واستُخدمت هذه الأموال لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية. وتُظهر هذه الأمثلة الدولية كيف يمكن لسندات المغتربين أن تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتمويل المشاريع الحيوية.

أمثلة على تمويل إعادة الإعمار في دول مختلفة

العراق:

بعد سنوات من الحروب والصراعات، يحتاج العراق إلى تمويل ضخم لإعادة بناء البنية التحتية المدمرة، بما في ذلك الطرق والمستشفيات والمدارس. يمكن للعراق الاستفادة من سندات الكوارث لتمويل إعادة الإعمار، خاصة في المناطق التي تعرضت لأضرار جسيمة بسبب الحرب ضد تنظيم داعش.

لبنان:

بعد انفجار مرفأ بيروت عام 2020، الذي خلف دماراً هائلاً، لجأت لبنان إلى سندات المغتربين لجمع الأموال من الجالية اللبنانية في الخارج. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبنان استخدام سندات الكوارث لمواجهة الكوارث المستقبلية.

أفغانستان:

بعد انسحاب القوات الأمريكية عام 2021، تواجه أفغانستان تحديات كبيرة في إعادة بناء البنية التحتية المدمرة بسبب سنوات من الحرب. يمكن لأفغانستان الاستفادة من المساعدات الدولية وسندات الكوارث لتمويل مشاريع إعادة الإعمار.

تايوان:

تعرضت تايوان لفيضانات مدمرة في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية وتشريد آلاف الأشخاص. يمكن لتايوان استخدام سندات الكوارث لتمويل عمليات إعادة الإعمار وبناء أنظمة أكثر مقاومة للكوارث الطبيعية.

التحديات والفرص

رغم الفوائد الكبيرة لسندات الكوارث وسندات المغتربين، إلا أن هناك تحديات تواجه استخدامها، منها:

1. الثقة المالية: يجب أن تكون الحكومات قادرة على إقناع المستثمرين بجدوى هذه السندات.

2. الإدارة الشفافة: يجب ضمان استخدام الأموال بشكل فعال وشفاف لتحقيق أهداف إعادة الإعمار.

3. التقلبات الاقتصادية: قد تؤثر الأزمات الاقتصادية العالمية على قدرة الدول على إصدار هذه السندات.

الخاتمة

تمثل سندات الكوارث وسندات المغتربين أدوات مالية مبتكرة يمكن أن تلعب دوراً محورياً في تمويل إعادة الإعمار للدول التي تعرضت لكوارث طبيعية أو بشرية. من خلال الاستفادة من هذه الأدوات، يمكن للدول مثل العراق ولبنان وأفغانستان وتايوان تعزيز قدرتها على إعادة بناء البنية التحتية وتحسين حياة مواطنيها. ومع ذلك، يتطلب نجاح هذه الأدوات إدارة شفافة وثقة من المستثمرين، بالإضافة إلى تعاون دولي لضمان تحقيق أهداف إعادة الإعمار بشكل فعال.

خطة مارشال وإعادة إعمار أوروبا

أحمد بيومي
نائب رئيس وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

خطة مارشال (1948-1952) هي مبادرة أمريكية طُرحت بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة بناء أوروبا. شملت تلك المبادرة الجمع بين المساعدات الاقتصادية والأهداف السياسية الإستراتيجية. حملت تلك الخطة منظورًا اقتصاديًا وساهمت في تعزيز المصالح الأمريكية في أوروبا من خلال دعم الرأسمالية، واحتواء النفوذ السوفييتي، وتعزيز التكامل الأوروبي. فقد ساهمت خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا في تشكيل النظام العالمي خلال الحرب الباردة، وأسست قاعدة لنهضة أوروبا الغربية اقتصاديًا وسياسيًا.

بعد الحرب العالمية الثانية، واجهت أوروبا دمارًا غير مسبوق؛ فقد انهار الإنتاج الصناعي، وتعرضت البنية التحتية للدمار، فيما عززت حالة عدم الاستقرار السياسي صعود الأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا واليونان ، ومن منطلق القلق الأمريكي إزاء التوسع السوفييتي، اعتبرت الولايات المتحدة أن التعافي الاقتصادي ضرورة لمنع التوسع الشيوعي. كانت تلك الأهداف دافعًا رئيسيًا لوزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال ليلقي خطابه الشهير في جامعة هارفارد عام 1947، حيث صوّر مارشال الأزمة باعتبارها تهديدًا للاستقرار العالمي، مؤكدًا أن: «سياستنا

ليست موجهة ضد أي دولة أو عقيدة، بل ضد الجوع، والفقر، واليأس، والفوضى». ، ومن ثم، ظهرت خطة مارشال كاستجابة مزدوجة للانهيار الاقتصادي ولضرورات الحرب الباردة.

سُمِّيت خطة مارشال رسميًا باسم برنامج التعافي الأوروبي (ERP)، لتكون إحدى المبادرات البارزة في السياسة الخارجية الأمريكية. وأُديرت تلك الخطة من جانب إدارة التعاون الاقتصادي (ECA)، واشترطت على الدول المستفيدة التعاون في إعداد خطط تعافٍ مشتركة والالتزام بالإصلاحات المدعومة من الولايات المتحدة. وقد كان تقديم المساعدات مشروطًا بإزالة الحواجز التجارية، وتحديث الصناعات، وتبني الممارسات الرأسمالية ، ضمنت هذه الشروط أن تُستخدم الأموال في مواءمة الاقتصادات الأوروبية مع المعايير الأمريكية، مما ساهم في خلق أسواق للسلع الأمريكية، في حين أدى ذلك إلى تهميش الدول المتحالفة مع الاتحاد السوفييتي. ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد السوفييتي رفض المشاركة في الخطة، مما أدى إلى ترسيخ الانقسام بين أوروبا الشرقية والغربية .

الاحتواء، الرأسمالية، والتكامل

هدفت خطة مارشال إلى تقويض النفوذ السوفييتي من خلال إنعاش اقتصادات أوروبا الغربية، مما أدى إلى تقليل جاذبية الأحزاب الشيوعية. لم تكن خطة مارشال مجرد مشروع للتعافي الاقتصادي، بل كانت أيضًا وسيلة لترسيخ الولاء الأيديولوجي» ، حيث ارتبطت المساعدات بمبادرات لتحفيز الإنتاج وتحرير التجارة، مما ساهم في ترسيخ المبادئ الرأسمالية داخل الحكومات الأوروبية ، وفرضت إدارة التعاون الاقتصادي (ECA) التعاون بين الدول المستفيدة، مما أسّس لظهور مؤسسات مثل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، التي أصبحت لاحقًا نواة الاتحاد الأوروبي.

بحلول عام 1952، أثمرت خطة مارشال بشكل كبير وساهمت في رفع الإنتاج الصناعي في الدول المستفيدة بنسبة 35% مقارنةً بمستويات ما قبل الحرب ،

وعلى الصعيد السياسي، تراجع النفوذ الشيوعي؛ فعلى سبيل المثال، انخفضت حصة الحزب الشيوعي من الأصوات في إيطاليا من 31% عام 1946 لتصل إلى 22% بحلول عام 1953 ، كما ساهمت الخطة في إضفاء الطابع المؤسسي على الشراكات عبر الأطلسي، وهو ما تجسّد في إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1961، مما عزّز الروابط الاقتصادية بين الولايات المتحدة وأوروبا على المدى الطويل.

على الجانب الآخر، ينتقد العديد من المحللين تلك الخطة، مستندين إلى أن التعافي الأوروبي كان قد بدأ بالفعل قبل تنفيذ خطة مارشال، مستشهدين باتجاهات النمو الاقتصادي بعد الحرب وقبل عام 1948 ، كما يرى آخرون أن الخطة فاقمت توترات الحرب الباردة من خلال استبعاد أوروبا الشرقية من الاستفادة منها ، ومع ذلك، فإن نجاح الخطة في ترسيخ الاستقرار الديمقراطي وتعزيز التكامل الأوروبي يؤكد أهميتها السياسية، التي تتجاوز مجرد المقاييس الاقتصادية البحتة.

التمويل والتكاليف الاقتصادية

صدر قرار الكونغرس الأمريكي بصرف مساعدات ضمن خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا، والمعروفة رسميًا باسم برنامج التعافي الأوروبي (ERP)، بحوالي 12.4 مليار دولار. إلا أن المبالغ المنصرفة فعليًا في تلك الخطة بلغت حوالي 13 مليار دولار خلال الفترة بين (1948 - 1951). وعند احتساب المعادل لذلك المبلغ في عام 2025، بتعديله بمعدل التضخم المُجمع خلال الفترة من 1948 وحتى 2025 (77 عامًا)، فإن ذلك المبلغ يعادل حوالي 171.36 مليار دولار أمريكي، آخذًا في الاعتبار أن مؤشر أسعار المستهلكين ارتفع من 24.1 نقطة في عام 1948 ليصل إلى 317.67 في عام 2025، أي بزيادة قدرها حوالي 1209.6% .

أُنفِقت تلك المبالغ خلال فترة أربع سنوات (1948 – 1951)، حيث تم إنفاق 5.3 مليار دولار خلال عام 1948، و4.2 مليار دولار خلال عام 1949، و2.4 مليار دولار خلال عام 1950، و1.4 مليار دولار خلال عام 1951 ، واستفادت من تلك الخطة 16 دولة أوروبية، لكن ذهب

النصيب الأكبر من ذلك البرنامج إلى خمس دول، بحوالي 9.6 مليار دولار، أي ما يعادل 74%. وهذه الدول هي: المملكة المتحدة، التي حصلت على 3.2 مليار دولار (26%)، وفرنسا التي حصلت على 2.7 مليار دولار (18%)، وألمانيا الغربية التي حصلت على 1.4 مليار دولار (11%)، وإيطاليا التي حصلت على 1.2 مليار دولار (10%)، وأخيرًا هولندا التي حصلت على 1.1 مليار دولار (9%) ، تم صرف 90% من تلك المبالغ في شكل منح لتمويل البنية التحتية، والآلات والمعدات، والطعام، بينما تم صرف 10% منها في شكل قروض .

شكّل ذلك البرنامج عبئًا كبيرًا على ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بلغت تكلفته الإجمالية حوالي 12% من إجمالي الميزانية الفيدرالية الأمريكية لعام 1948 ، وتعرّض البرنامج لانتقادات من جانب دافعي الضرائب الأمريكيين بشأن ضياع أموالهم على بلدان أخرى، حيث جادل المؤرخ «ألان ميلوارد بأن تعافي أوروبا كان قد بدأ بالفعل بحلول عام 1948»، مما يشير إلى أن خطة مارشال سرّعت النمو لكنها لم تكن العامل الأساسي في بدايته. كما أدى رفض الكتلة السوفييتية للمساعدات إلى تعميق الانقسامات خلال الحرب الباردة، مما زاد من الإنفاق الدفاعي على المدى الطويل ،بينما أشار المؤيدون إلى دوره في إنعاش الأسواق الأوروبية لصالح الصادرات الأمريكية ، خاصةً أنه تم إلزام الدول المستفيدة بالتعاون في وضع خطط اقتصادية مشتركة، مثل إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC)، وإزالة الحواجز التجارية، واعتماد إصلاحات اقتصادية رأسمالية، وإعطاء الأولوية لشراء المنتجات الأمريكية. حيث جاء 70% من واردات القمح من الولايات المتحدة ، بحلول عام 1951، تجاوز الإنتاج الصناعي في أوروبا الغربية المستويات التي كانت سائدة قبل الحرب بنسبة 35% ، ساهم البرنامج في تقليل جاذبية الأحزاب الشيوعية، حيث تراجعت أصوات الحزب الشيوعي الفرنسي من 28% عام 1946 إلى 19% بحلول عام 1951 مثلثما حدث في إيطاليا، كما عزّز النفوذ الجيوسياسي الأمريكي .

خطة التنفيذ

تم تنفيذ خطة مارشال من خلال عملية منظمة متعددة المراحل، تهدف إلى ضمان توزيع فعّال للمساعدات، وتعزيز التعاون الاقتصادي، وتحقيق الأهداف

الجيوسياسية الأمريكية. يمكن تلخيص تلك المراحل فيما يلي:

- الاقتراح والقبول السياسي: حيث قدم وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال خطته في خطاب ألقاه بجامعة هارفارد في يونيو من عام 1947، داعيًا الدول الأوروبية إلى صياغة مقترح مشترك للتعافي الاقتصادي ، ثم تلى ذلك في يوليو من نفس العام اجتمعت ست عشرة دولة من أوروبا الغربية تمت إعادة هيكلتها لاحقًا تحت اسم منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي(OEEC) في باريس للتفاوض بشأن شروط المساعدات وتقديم طلب موحد ، وتلى ذلك اقرار الكونجرس الامريكي لقانون التعاون الاقتصادي في أبريل من عام 1948 والذي خول تقديم 12.4 مليار دولار كمساعدات وتمت زيادتها لاحقًا إلى 13.3 مليار دولار .

- إنشاء الهياكل الإدارية: وقد شملت هذة المرحلة تأسيس إدارة التعاون الاقتصادي (ECA) من جانب الولايات المتحدة تحت قيادة المُدير بول هوفمان، والتي أشرفت على توزيع المساعدات وضمان الامتثال لأهداف برنامج التعافي الأوروبي (ERP) ، بينما على الجانب الاخر تم تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC) والتي صممت برنامج تخصيص المساعدات بما يحقق تقليل الحواجز التجارية، وتنسيق السياسات الصناعية .

- الإصلاحات المشروطة والإشراف الأمريكي: شملت حزمة الاصلاحات ثلاث أهداف رئيسية تمثل الهدف الأول في تحرير التجارة حيث التزمت الدول المستفيدة بتخفيض الرسوم الجمركية والحصص التجارية لتعزيز التجارة البينية في أوروبا، مثل تعاون فرنسا وألمانيا في إنتاج الفحم والصلب ، وتمثل الهدف الثاني في تطبيق إجراءات مناهضة للشيوعية من خلال الربط بين المساعدات المالية بتقليص النفوذ الشيوعي داخل النقابات العمالية والحكومات، على سبيل المثال، استخدم الحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا أموال خطة مارشال لمواجهة الإضرابات العمالية التي نظمها الشيوعيون ، أما الهدف الثالث تمثل في إيفاد بعثات تعزيز الإنتاجية حيث نظمت إدارة التعاون الاقتصادي

(ECA) رحلات دراسية لمديري الشركات الأوروبية إلى الولايات المتحدة لدراسة التقنيات الصناعية الأمريكية وتعزيز الكفاءة الاقتصادية الرأسمالية .

- التركيز على القطاعات الرئيسية: حيث ركزت خطة مارشال على إحياء القطاع الصناعي من خلال تحديث المصانع وتطوير صناعة الصلب في منطقة الرور (Ruhrgebiet) في ولاية شمال الراين - وستفاليا الألمانية - بألمانيا والاستثمار في قطاع النقل بما في ذلك إعادة بناء شبكة السكك الحديدية الفرنسية، وشملت الخطة ايضا برنامج للتعافي الزراعي والذي تضمن توزيع الأسمدة وتوفير المعدات الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاجية و منح المساعدات الغذائية للحد من سوء التغذية، حيث جاء 70% من واردات القمح الهولندي من الولايات المتحدة .

- المراقبة والتعديلات: حيث خضع البرنامج لتدقيق سنوي من جانب إدارة التعاون الاقتصادي الامريكية تمكنت من خلاله الولايات المتحدة الامريكية بمراقبة استخدام المساعدات لضمان عدم وقوع فساد أو تحويل الأموال إلى مشاريع غير مرتبطة ببرنامج التعافي الأوروبي (ERP) ، واجراء المراجعات السنوية من خلال منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC) لتعديل تخصيص المساعدات بناءً على تقارير التقدم، مثل إعادة توجيه الأموال من المملكة المتحدة إلى ألمانيا الغربية مع تسارع التعافي في الأولى (المملكة المتحدة) .

- الإنتقال إلى النمو المستدام ذاتيًا: ساهمت أموال برنامج التعافي الأوروبي (ERP) في دعم إنشاء مؤسسات اقتصادية، مثل اتحاد المدفوعات الأوروبي (1950) لتحقيق استقرار العملات، والمجموعة الأوروبية للفحم والصلب (1951)، التي شكلت نواة الاتحاد الأوروبي لاحقًا ، ومع استقرار الاقتصادات الأوروبية، بدأ الانخفاض التدريجي في المساعدات الأمريكية بحلول عام 1951. وانتهى برنامج ERP رسميًا في عام 1952، ليتم استبداله ببرامج الأمن المتبادل التي ركزت على الدعم العسكري والاقتصادي .

تـم تنفيـذ خطـة مارشـال بمزيـج مـن المسـاعدات الاقتصاديـة والتوجيـه السياسـي الاسـتراتيجي، مسـتغلة القـوة الماليـة للولايـات المتحـدة لإعـادة تشـكيل أوروبـا مـا بعـد الحـرب إلـى كتلـة رأسـمالية ديمقراطيـة. وقـد اعتمـدت علـى نهـج منظـم يجمـع بيـن الإشـراف، والإصلاحـات المشـروطة، والتكامـل المؤسسـي، ممـا أسـس نمطـا للمسـاعدات التنمويـة الحديثـة. وكمـا أشـار هوفمـان مديـر ادارة التعـاون الاقتصـادي ECA لاحقًـا: «لـم يكـن برنامـج الإنعـاش الأوروبـي عـملًا خيريًـا، بـل كان جهـدًا مشـتركًا لبنـاء حاجـز ضـد الطغيـان» .

الدروس المستفادة لحالة غزة

تقـدم خطـة مارشـال دروسًـا هامـة يمكـن الاسـتفادة منهـا فـي إعـادة إعمـار غـزة لضمـان نجـاح العمليـة وتحقيـق تعـافٍ مسـتدام، ويمكـن تلخيصهـا فيمـا يلـي:

1. إطـار مؤسسـي منظـم: مـن الضـروري وجـود هيئـة مؤسسـية فاعلـة تشـرف علـى تنسـيق الجهـود، وضمـان توزيـع المسـاعدات بشـكل عـادل وفعّـال، مـع تمثيـل للدولـة الفلسـطينية ومنظمـات المجتمـع المدنـي فـي غـزة، على غـرار إدارة التعـاون الاقتصادي (ECA) التـي أشـرفت علـى تنفيـذ خطـة مارشـال فـي أوروبـا.

2. إصلاحـات مؤسسـية ومصرفيـة: ينبغـي أن يشـمل برنامـج اعـادة الاعمـار خطـة بإصلاحـات مؤسسـية واعـادة انشـاء الكيانـات المؤسسـية بالقطـاع خاصـة القطـاع المصرفـي الـذي يعـد حجـر الأسـاس للاقتصـاد، ومـن ثـم تضمـن تلـك المؤسسـات الاسـتخدام الأمثـل للتمـويلات الخاصـة بإعـادة الإعمـار.

3. مشـاركة أصحـاب الأرض: توجـد ضـرورة ملحـة لإشـراك الفلسـطينيين مباشـرةً فـي جهـود إعـادة الإعمـار، مـع مراعـاة الشـفافية والكفـاءة فـي تخصيـص المـوارد، وبمـا يعزز الإعتمـاد علـى العمالـة والمـوارد المحليـة بـدلًا مـن اسـتيراد الحلـول الخارجيـة.

4. تعزيـز التعـاون الإقليمـي والدولـي: لضمـان تدفـق الاسـتثمارات وفتح الأسـواق وتخفيف القيـود التجاريـة، يجـب إقامـة شـراكات اسـتراتيجية مـع القطـاع الخـاص والمجتمـع

الدولي، بما يتيح تمويلًا مستدامًا ودعمًا طويل الأجل لإعادة الإعمار. كما ينبغي إنشاء إطار رقابي يعزز الحوكمة وضمان الاستخدام الأمثل للتمويلات، بحيث تكون إعادة الإعمار وسيلة لبناء اقتصاد مستدام، وليس مجرد استجابة طارئة.

5. تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال المناطق الصناعية: يمكن الاستفادة من التجارب المصرية الناجحة في تطوير المناطق الصناعية، عبر إطلاق مناطق صناعية في غزة تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفر جزءًا من المستلزمات اللازمة لعملية إعادة الإعمار محليًا.

تشكل خطة مارشال نموذجًا لإعادة إعمار غزة، حيث تُظهر أهمية الجمع بين الدعم المالي، والإصلاحات المؤسسية، والتعاون الإقليمي لضمان تعافٍ مستدام. وفي هذا السياق، يُعد الدعم المصري والعربي عنصرًا أساسيًا في إعادة إعمار القطاع، سواء من خلال تمويل المشروعات التنموية، أو تعزيز الاستثمارات، أو فتح قنوات تجارية تساهم في تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية. ومع ذلك، فإن نجاح إعادة الإعمار لا يمكن أن يتحقق دون مشاركة فعلية لأهالي غزة ليكونوا جزءًا أساسيًا من عملية البناء والتطوير، عبر إشراكهم في صنع القرار، وتنفيذ المشروعات، وإدارة الموارد، إن الجمع بين المساندة العربية، والخبرة المصرية، ودور الفلسطينيين الفاعل هو الضمان الحقيقي لتحويل إعادة الإعمار من مجرد إجراء مؤقت إلى نهضة اقتصادية واجتماعية حقيقية، تؤسس لمستقبل مستقر لأبنائها.

References:

- Hogan, M. J. (1987). The Marshall Plan: America, Britain, and the Reconstruction of Western Europe, 1947–1952. Cambridge University Press.
- Marshall, G. (1947, June 5). Speech at Harvard University. U.S. Department of State. https://www.state.gov/
- Steil, B. (2018). The Marshall Plan: Dawn of the Cold War. Simon & Schuster.
- U.S. Department of State. (n.d.). The Marshall Plan. https://history.state.gov/milestones/19451952-/marshall-plan
- Hogan, M. J. (1987). The Marshall Plan : America, Britain, and the Reconstruction of Western Europe, Previously mentioned reference.
- Milward, A. S. (1984). The Reconstruction of Western Europe, 1945–51. University of California Press.
- OECD. (2018). The Marshall Plan: 70 Years Later. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/marshall-plan-70-years-later-en
- OECD. (2018). The Marshall Plan: 70 Years Later, previously mentioned reference.
- Steil, B. (2018). Previously mentioned reference.
- Milward, A. S. (1984). The Reconstruction of Western Europe, previously mentioned reference.
- Steil, B. (2018). Previously mentioned reference.
- Trading Economics. (n.d.). United States Consumer Price Index (CPI). Retrieved February 23, 2025, from https://tradingeconomics.com/united-states/consumer-price-index-cpi
- Hogan, M. J. (1987). The Marshall Plan: America, Britain, and the Reconstruction of Western Europe, previously mentioned reference.
- Steil, B. (2018). Previously mentioned reference.
- Milward, A. S. (1984). The Reconstruction of Western Europe, previously mentioned reference.
- Steil, B. (2018). Previously mentioned reference.
- Steil, B. (2018). Previously mentioned reference.
- Hogan, M. J. (1987). The Marshall Plan: America, Britain, and the Reconstruction of Western Europe, previously mentioned reference.
- U.S. Department of State. (n.d.). The Marshall Plan. https://history.state.gov/milestones/19451952-/marshall-plan
- OECD. (2018). The Marshall Plan: 70 Years Later. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/marshall-plan-70-years-later-en
- Steil, B. (2018). Previously mentioned reference.
- Marshall, G. C. (1947, June 5). [Remarks by the Honorable George C. Marshall, Secretary of State, at Harvard University]. U.S. Department of State, Office of the Historian. https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1947v03/d506
- OECD. (2018). The Marshall Plan: 70 Years Later. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/marshall-plan-70-years-later-en
- U.S. Department of State. (n.d.). The Marshall Plan. https://history.state.gov/milestones/19451952-/marshall-plan
- Hogan, M. J. (1987). The Marshall Plan: America, Britain, and the Reconstruction of Western Europe, 1947–1952. Cambridge University Press.
- Milward, A. S. (1984). The Reconstruction of Western Europe, 1945–51. University of California Press.
- Steil, B. (2018). The Marshall Plan: Dawn of the Cold War. Simon & Schuster.
- Hogan, M. J. (1987). The Marshall Plan: America, Britain, and the Reconstruction of Western Europe, 1947–1952. Cambridge University Press.
- Milward, A. S. (1984). The Reconstruction of Western Europe, 1945–51. University of California Press.
- OECD. (2018). The Marshall Plan: 70 Years Later. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/marshall-plan-70-years-later-en
- Steil, B. (2018). The Marshall Plan: Dawn of the Cold War. Simon & Schuster.
- Hogan, M. J. (1987). The Marshall Plan: America, Britain, and the Reconstruction of Western Europe, 1947–1952. Cambridge University Press.
- OECD. (2018). The Marshall Plan: 70 Years Later. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/marshall-plan-70-years-later-en
- U.S. Department of State. (n.d.). The Marshall Plan. https://history.state.gov/milestones/19451952-/marshall-plan
- Hogan, M. J. (1987). The Marshall Plan: America, Britain, and the Reconstruction of Western Europe, 1947–1952. Cambridge University Press.

إعادة الإعمار الاقتصادي: اليابان بعد الحرب العالمية الثانية

أحمد حجازي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

لا تتعلق إعادة الإعمار بإعادة بناء المباني والمنشآت فقط، وإنما يمكن أن يدخل ضمن الإطار العام لإعادة الإعمار أُطر أخرى لإعادة الإعمار مثل «إعادة الإعمار الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي»، وتعدُ إعادة الإعمار من أهم المسائل الحيوية التي يتم تناولها في اليوم التالي للأزمات أو الحروب، خاصة فيما يتعلق بالتكاليف الاقتصادية التي تتحملها الدولة لإعادة إعمار ما خلفته الحروب، والتي تتضمن تكاليف عالية لإعادة بناء البني التحتية وإحياء الأنشطة الاقتصادية المتضررة، واستعادة التوازن المالي والذي قد يحتاج إلى سنوات من الجهد، بالإضافة إلى المساندة والدعم الاقتصادي من الدول الحليفة لتحقيق مستهدفات الإعمار بفعالية.

كانت بداية دخول اليابان الحرب العالمية الثانية بطريقة غير مباشر في 27 ديسمبر 1940 بعد التوقيع على الاتفاقية الثلاثية مع ألمانيا وإيطاليا، ومع التوسع الياباني في شرق وشمال شرق الصين، قامت اليابان بقصف ميناء «بيرل هاربر» في 7 ديسمبر 1941 كضربة وقائية لإبعاد الأسطول الأمريكي في المحيط الهادئ عن الحرب وخطط التوسع التي كانت اليابان تنوي تنفيذها، وهو ما كان سببًا رئيسيًا لدخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية بشكل رسمي وتوجيه ضربة عسكرية لليابان

كلفتها 80% من سفنها، و34% من الآلات الصناعية، و 24% من مبانيها، وبشكل عام كلفت تلك الحرب 25.4% من أصول اليابان بما يعادل 65.3 مليار ين ياباني.

اقتصاد ما قبل الحرب العالمية الثانية في اليابان

التصنيع السريع والنمو الاقتصادي (1868-1937)

بدأ التصنيع في اليابان خلال فترة حكم ميجي (1868-1912)، وهي الفترة التي تحولت فيها اليابان من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، كما اعتمدت اليابان على نموذج رأسمالية الدولة، وهو نظام تتحكم فيه الحكومة بشكل كبير في الاقتصاد، بالإضافة إلى توليها مهمة تمويل وتوجيه الصناعات الأساسية مثل الصلب وبناء السفن والمنسوجات.

اقتصاد «الزايباتسو»

يشير مصطلح «الزايباتسو» إلى التكتلات الصناعية والمالية الكبرى التي كانت تحت سيطرة الحكومة اليابانية وسيطرت على الاقتصاد الياباني خلال أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث شمل «الزايباتسو» أربعة تكتلات فرعية مثل «ميتسوبيشي» والتي ركزت على بناء السفن، والتجارة، والصناعات الثقيلة، و» ميتسوي» والتي ركزت على التمويل، والصناعات الكيماوية، و»سوميتومو» والتي ركزت على قطاع التعدين، و» ياسودا» والتي ركزت على القطاع المالي والبنوك.

التوسع الاستعماري والاقتصاد الحربي

بدأ الاقتصاد الياباني في التحول إلى اقتصاد عسكري خلال فترة الحرب الصينية اليابانية (1937-1945)، حيث تغيرت الأهداف الصناعية اليابانية للتحول إلى إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية لدعم الجهود الحربية مما فرض عبئًا على الموارد والقوى العاملة، كما اعتمدت اليابان على مستعمراتها مثل «كوريا» و»تايوان»

و»مانشـوريا» لتأميـن المـواد الخـام مثـل الفحـم والحديـد والمطـاط والتـي كانـت تفتقـر لهـا اليابـان.

مـع اعتمـاد اليابـان علـى واردات النفـط والمعـادن التـي كانـت تفتقـر إليهـا مـن الولايـات المتحـدة وبريطانيـا، وبجانـب التوسـع الاسـتعماري اليابانـي فـي آسـيا، فرضـت الولايـات المتحـدة وبريطانيـا عقوبـات اقتصاديـة علـى اليابـان شـملت حظـر تصديـر النفـط عـام 1941 ممـا أدي إلـى زيـادة حـدة الأزمـة الاقتصاديـة فـي اليابـان، ودفعهـا إلـى الاعتمـاد علـى السـندات لتمويـل جهودهـا الحربيـة، حتـى بلغـت قيمـة السـندات الحكوميـة المسـتحقة 170 مليـار يـن ياباني عـام 1945، بالإضافـة إلـى اقتـراض حوالـي 55 مليـار يـن ياباني خلال الفتـرة 1943-1945.

- ومـع قيـام اليابـان بضـرب ميناء «بيـرل هاربـر» الأمريكـي فـي 7 ديسـمبر 1941، دخلـت اليابـان بشـكل رسـمي الحـرب العالميـة الثانيـة، والتـي انتهـت بقيـام الولايـات المتحـدة بضـرب مدينتـي «هيروشـيما» و«ناغازاكـي» واستسـلام اليابـان فـي 15 أغسـطس 1945.

إعادة إعمار الولايات المتحدة لليابان بعد الحرب العالمية الثانية

قامـت الولايـات المتحـدة باحـتلال اليابـان خلال الفتـرة مـن 1945 إلـى 1952 بعـد هزيمتهـا فـي الحـرب، وتكفلـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وحلفائهـا بإعـادة إعمـار اليابـان وتقديم الخبـراء فـي التكنولوجيـا والاقتصـاد لتدريـب المتخصصيـن اليابانييـن كاسـتراتيجية لضـم اليابـان إلـى المعسـكر الغربـي الرأسـمالي، فـي مواجهـة المعسـكر الشـيوعي الشـرقي المتمثـل فـي روسـيا والصيـن وكوريـا الشـمالية وفيتنـام خلال فتـرة الحـرب البـاردة.

قـام الجنـرال «مـاك آرثـر» بـإدارة اليابـان وقـام بالعديـد مـن الإصلاحـات التـي تضمنـت إعـادة هيكلـة النظـام السياسـي ووضـع الدسـتور عـام 1947 الـذي أقـر الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان، كمـا قـام بالعديـد مـن الإصلاحـات الاقتصاديـة التـي تمثلـت فـي تفكيـك التكتلات الصناعيـة الكبـرى «زايباتسـو» وتعديـل النظـام الاقتصـادي الـذي كانـت تعمـل بـه، بالإضافـة إلـى تعزيـز دور الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة، والقيـام بإصلاحـات زراعيـة

ساعدت على تعزيز الإنتاج الزراعي بسبب توزيع الأراضي على المزارعين، وبحلول أواخر عام 1947 وأوائل عام 1948، أدى ظهور الأزمة الاقتصادية في اليابان إلى التخوف من انتشار الشيوعية، مما وضع إعادة تأهيل اليابان اقتصاديًا وفقًا للنسق الغربي أولوية الولايات المتحدة.

جدول (1): يوضح قيمة المساعدات الأمريكية والصادرات والواردات اليابانية السنوية خلال فترة إعادة الإعمار من سبتمبر 1945 إلى 1952

السنة	الصادرات	الواردات	المساعدات الأمريكية
	مليار دولار أمريكي		
سبتمبر 1945-ديسمبر 1946	0.103	0.305	0.192
1947	0.173	0.523	0.404
1948	0.258	0.683	0.461
1949	0.509	0.904	0.534
1950	0.820	0.974	0.361
1951	1.354	2.217	0.180
1952	1.272	2.028	0.005

Source: https://www.mof.go.jp/english/pri/publication/policy 19451971-/Full_edition19451971-.pdf

قدمت الولايات المتحدة إجراءات إضافية لتعزيز إعادة بناء الاقتصاد الياباني وتهيئة بيئة لإدارة اقتصادية مستقلة للبلاد خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تراجعت الحكومة الأمريكية عن سياسة التعويضات التي كانت تهدف إلى تقليص القدرة الإنتاجية لليابان، وهو برنامج كان يقضي بـ (تلقي ضحايا العدوان الياباني تعويضات من موارد اليابان بقدر الإمكان دون تعريض قدرة اليابان على تلبية احتياجاتها السلمية للخطر)، كما سمحت الولايات المتحدة باستئناف تجارة القطاع

الخاص، وهو ما أدي إلى ارتفاع حجم الواردات، ومع ارتفاع حجم الواردات انخفضت المساعدات التي تقدمها إلى 361 مليون دولار في 1950 مقابل 534 مليون دولار في عام 1949.

قدمت الولايات المتحدة مساعدات خلال الفترة من 1948 إلى 1949 عبر برنامجي GARIOA (وهو برنامج المساعدات الحكومية والإغاثة في المناطق المحتلة)، والذي ركز على الغذاء، والأسمدة، والنفط، والإمدادات الطبية، وغيرها من الضروريات الأساسية للبقاء على قيد الحياة بقيمة 1.577 مليار دولار، وEROA (برنامج إعادة التأهيل الاقتصادي في المناطق المحتلة)، والذي ركز على المواد الصناعية الثقيلة والآلات ومواد التعدين والمواد الخام بقيمة 285 مليون دولار.

وهي برامج كان لها أثر كبير على الاقتصاد الياباني خلال فترة الخمسينيات، في حين بلغ إجمالي مساعدات الولايات المتحدة لليابان خلال فترة إعادة الإعمار حوالي 2.2 مليار دولار، وتشير تقديرات أخرى إلى أن 1.7 مليار دولار كانت في شكل منح وحوالي 504 مليون دولار كانت في شكل قروض.

إصلاحات مالية ونقدية

قامت الولايات المتحدة بالعديد من الإصلاحات المالية والنقدية ضمن برنامج «دودج» الأمريكي، والذي استهدف تحقيق استقرار مالي ونقدي من خلال تطبيق سياسات تقشفية صارمة للحد من الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى إلغاء أشكال الدعم المختلفة، وزيادة الرسوم على الخدمات العامة بهدف تقليل تدخل الحكومة في الاقتصاد وتعزيز كفاءة الأسواق، كما تضمن البرنامج توحيد سعر صرف الين الياباني عند 360 ينًا يابانيًا مقابل الدولار الأمريكي بهدف استقرار العملة.

أهم أسباب الطفرة الاقتصادية اليابانية بعد الحرب

ساعدت الظروف المحلية والدولية وتوازنات المصالح اليابان في إحداث طفرة اقتصادية قائمة على الركام الذي خلفته الحرب العالمية الثانية وما تبعها من تأسيس

لنظـام عالمـي جديـد وصـراع بيـن الكتلـة الغربيـة الرأسـمالية التـي تقودهـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، والكتلـة الشـرقية الشـيوعية التـي يقودهـا الاتحـاد السـوفيتي.

وتتمثـل أهـم العوامـل التـي سـاعدت علـى صعـود الاقتصـاد اليابانـي بعـد الحـرب وخلال فتـرة إعـادة الإعمـار ومـا بعدهـا فيمـا يلـي:

الحـرب الكوريـة (1950-1953): اسـتفادت اليابـان مـن الحـرب الكوريـة بشـكل غيـر مباشـر، حيـث أصبحـت اليابـان قاعـدة إمـدادات للقـوات الأمريكيـة، وهـو مـا أدى إلـى زيـادة طلبات توريـد السـلع والخدمـات ممـا سـاهم فـي تسـريع وتيـرة التعافـي الاقتصـادي.

حيـث بلغـت قيمـة المشـتريات الأمريكيـة مـن اليابـان حوالـي 2 مليـار دولار خلال الفترة من 1951 إلـى 1953، وهـو مـا كان يمثـل حوالـي 60% مـن إجمالـي الصـادرات اليابانيـة فـي تلـك الفتـرة، كمـا سـاعد التدفـق المالـي فـي تعزيـز الصناعـة وتحديـث التقنيـات الصناعيـة وزيـادة الإنتـاج، والـذي سـاهم فـي توفيـر فـرص عمـل، وتحقيـق فائـض فـي الميـزان التجـاري الأمـر الـذي مهـد الطريـق لمـا يعـرف حاليًـا بـ «المعجـزة الاقتصاديـة اليابانيـة».

الحـرب البـاردة وأهميـة اليابـان الاسـتراتيجية للولايـات المتحـدة: انخفضـت النفقـات العسـكرية لليابـان، وعلـى الرغـم مـن أن اليابـان تمتلـك الآن فـي عـام 2025 جيشًـا مـن بيـن أقـوى الجيـوش فـي العالـم، إلا أن الأهميـة الإسـتراتيجية لليابـان بالنسـبة للولايـات المتحـدة خلال الحـرب البـاردة جعلـت الولايـات المتحـدة تتحمـل جـزءًا كبيـرًا مـن تكاليـف الدفـاع اليابانـي، وبالتالـي خففـت الولايـات المتحـدة مـن أعبـاء النفقـات الكبيـرة التـي كانـت سـتتحملها اليابـان، ممـا أتـاح لهـا اسـتغلال تلـك النفقـات والمـوارد التـي كانـت سـتُسـتخدم فـي الإنفـاق العسـكري والدفاعـي لدعـم الاقتصـاد.

العمالـة العائـدة: عـاد حوالـي 6 ملاييـن جنـدي ومدنـي مـن المسـتعمرات اليابانيـة فـي الخـارج، ومـع وجـود عـدد كبيـر مـن القـوى العاملـة التـي تحتـاج إلـى وظائـف، انخفضـت تكلفـة الإنتـاج بشـكل كبيـر، ممـا سـمح بعـد ذلـك لليابـان بإنتـاج سـلع قـادرة علـى المنافسـة بفعاليـة فـي السـوق الدوليـة.

التحول نحو الصناعة الأقل اعتمادًا على الواردات من الخارج: حيث كانت العديد من الصناعات اليابانية الرائدة مثل صناعة المنسوجات التي تعتمد بشكل كبير على المواد الخام المستوردة، ولكن بحلول أواخر القرن العشرين اتجهت اليابان إلى إنتاج سلع مثل السيارات والتي تتطلب واردات أقل.

فائض العمالة المُتعلمة: كان يعيش حوالي 50% من اليابانيين في مزارع حتى عام 1950، كما وفرت المدارس اليابانية ومعدل المواليد المرتفع لأصحاب العمل ميزة الحصول على أعداد كبيرة من خريجي المدارس الثانوية والإعدادية من الريف، والذين لم تعد هناك حاجة إليهم في المزارع وبدأوا يتطلعون للعمل في الصناعة.

الاستقرار السياسي: ساعد الاستقرار السياسي في اليابان في تجنب الاضطرابات والصراعات السياسية التي تستنزف الموارد الاقتصادية للدولة، وتمثل ذلك في استمرار الناخبين في اليابان في انتخاب أعضاء الحكومة من حزب سياسي واحد وهو «الحزب الليبرالي الديمقراطي».

النقابات الصناعية: تمتلك اليابان نقابات صناعية بدلًا من نقابات مهنية، مما يعني أن الإدارة تتفاوض مع نقابة واحدة بدلاً من عدة نقابات عمالية، كما أن نظام التوظيف مدى الحياة في الصناعات الكبرى، ونظام الأقدمية الذي يُكافئ العاملين على المدى البعيد، واستراتيجيات مشاركة العمال، كلها عوامل ساهمت في خلق بيئات عمل يابانية مُنسجمة ومُنتجة.

إجمالًا، استطاعت الظروف الداخلية والخارجية في اليابان أن تخدم تطلعات الشعب الياباني بعد الحرب في تعويض خسائره وهزيمته، وبدلًا من التوسع الاستعماري، أصبحت اليابان إحدى أقوى الاقتصادات العالمية بقيمة ناتج محلي إجمالي بلغت 4.2 تريليون دولار عام 2023، كما أن تجربة اليابان في إعادة الإعمار كان الجزء الأكبر والأهم منه في إعادة الإعمار الاقتصادي وبناء اقتصاد قوي قائم على ركائز اقتصادية واجتماعية وسياسية قوية تساعده على التكيف والنمو في ظل التطورات الاقتصادية الدولية، وليس إعادة بناء المباني والمنشآت المدمرة فقط.

إعادة بناء سوريا

كيف يمكن دعم جهود إعادة الإعمار؟

ندى بهاء

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بعد أكثر من عقد من الحرب التي دمرت المدن وشردت الملايين، أصبح إعادة الإعمار بسوريا ضمن أحد أهم القضايا. بعد سقوط الرئيس بشار الأسد، هناك فرصة كبيرة للبدء بمرحلة جديدة، لكن ظل إعادة الإعمار هو التحدي الأكبر للأضرار الكبيرة بالبينية التحتية، والمرافق العامة، والاقتصاد ككل. رغم التحديات السياسية والاقتصادية، فظلت توجد فرصة لإعادة البناء النسيج الاجتماعي والاقتصادي.

منذ بدء الحرب عام 2011، شهدت سوريا أزمة اقتصادية لم تمر بها من قبل، حيث ارتفع معدل الفقر ليبلغ 90٪ من السكان، بينما يعاني 6.8 مليون شخص من الفقر المدقع، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بشدة، وتضررت القطاعات الحيوية كالنفط والزراعة، وزاد الدمار للبنية التحتية من تعقيد جهود التعافي، حيث تُقدر الأمم المتحدة تكلفة إعادة الإعمار بين 250 و400 مليار دولار .

شـهد الاقتصـاد السـوري تدهـورا غيـر مسـبوق، لتـآكل الاحتياطيـات الأجنبيـة مـن 18 مليـار دولار قبـل الأزمـة، ممـا أدى لانهيـار الليـرة السـورية مـن 50 ليـرة للـدولار عـام 2010 لأكثـر مـن 10,000 ليـرة للـدولار بفبرايـر 2025، ممـا زاد مـن عـدم الاسـتقرار الاقتصـادي، وباتـت جهـود البنـك المركـزي لتحقيـق الاسـتقرار النقـدي شـبه مسـتحيلة، وسـط أزمـات سياسـية واقتصاديـة حـادة، ممـا أدى لتفاقـم معانـاة المواطـن السـوري.

مـع الكسـاد الاقتصـادي بسـوريا، ارتفعـت تكاليـف المعيشـة ببدايـة ينايـر 2025، للأسـرة المكونـة مـن خمسـة أفـراد لأكثـر مـن 13 مليـون ليـرة سـورية بينمـا وصـل الحـد الأدنـى للمعيشـة لنحـو 8.1 مليـون ليـرة. بسـبب الفجـوة بيـن الأجـور وتكلفـة المعيشـة، ارتفـع حـد الفقـر، وانخفـاض القـوة الشـرائية ممـا سيسـاهم بتعميـق الكسـاد الاقتصـادي . مـع اسـتمرار بتلـك الحالـة، أصبـح الاقتصـاد السـوري بمواجهـة إحـدى أسـوأ أزماتـه علـى الإطلاق، ممـا يتطلـب إصلاحـات جذريـة لاحتـواء التداعيـات المتفاقمـة.

حجم الأضرار بسوريا

وفقـا لتقريـر برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي، انخفـض الناتـج المحلـي الإجمالـي للفـرد الحالـي للفـرد إلـى 25٪ مـن مسـتواها لعـام 2010 وهـو الآن أكثـر هامشـيا فـوق خـط الفقـر. مـع تباينـات كبيـرة بالدخـل، يعيش تسـعة من كل عشـرة سـوريين بفقـر ويواجهون انعـدام الأمـن الغذائـي؛ كمـا تـم تدميـر 50٪ مـن البنيـة التحتيـة؛ وأصبـح يعتمـد 75٪ مـن السـكان علـى شـكل مـن أشـكال المسـاعدات الإنسـانية، مقارنـة بـ 5٪ فقـط بالعـام الأول مـن الصـراع عـام 2011.

امـا عـن سـوق العمـل بسـوريا، ففقـد نحـو 500 ألـف إلـى 600 ألـف وظيفـة سـنويا بـذروة الصـراع (2011-2016). مـع انخفـاض الإعانـات الحكوميـة، واجـه عـدد متزايـد مـن السـوريين صعوبـات شـديدة . بمحـاولات سـوريا للقضـاء علـى الانعـدام الغذائـي والحـد مـن الفقـر، تواجـه سـوريا انعكاسـا دراماتيكيـا بسـبب الأزمـة حيـث ان 90٪ مـن السـكان لـم يتحملـوا تكاليـف السـلع الأساسـية.

جدول رقم (1): مؤشرات التنمية البشرية الرئيسية

	عام 2010	عام 2024
رتبة مؤشر التنمية البشرية (HDI)	(117) 0.661	(157) 0.557
الدخل الفقر	٪33 (حوالي7 مليون شخص)	٪90 (حوالي 20.7 مليون شخص)
فقر الدخل الشديد	٪11 (2.3 مليون شخص)	٪66 (15.8 مليون شخص)
انعدام الأمن الغذائي الشديد	٪1 (0.2 مليون شخص)	٪60 (13.8 مليون شخص)
معدل البطالة	٪8	٪24
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	2,970	850 (طبقا لأحدث بيان في عام 2022)
معدل جيني (عدم المساواة في الدخل)	33	41
الأشخاص المحتاجون (بالمليون)	1	16.7

تداعيات الحرب على البنية التحتية والخدمات الأساسية

لم تقتصر آثار الحرب السورية على الدمار العمراني والخسائر الاقتصادية، بل امتدت لتدمير البنية التحتية، مما صعب الحياة اليومية، وتضررت شبكات المياه لفقد ٪60 من مرافق المياه والصرف الصحي قدرتها على العمل، وفقا لليونيسف. أمام ندرة المياه النظيفة، اضطرت العائلات لشراء المياه من مصادر غير موثوقة، مما زاد الأعباء المالية على الأسر. أما الكهرباء، فتعرضت شبكات التوزيع لأضرار جسيمة، حيث لا تتجاوز القدرة الكهربائية المتاحة ٪25 من حاجة السكان، وفقًا للبنك الدولي، مما تسبب بانقطاعات يومية طويلة؛ تعكس هذه الأوضاع حجم الدمار الشامل للخدمات الأساسية، مما يجعل إعادة بناء البنية التحتية أولوية قصوى. كما دمرت البنية التحتية الاجتماعية، حيث لم تعد أكثر من ٪50 من مرافق التعليم والرعاية الصحية وظيفية. في عام 2010، ما يقرب من مليون شخص تم تصنيفهم «كالأشخاص الأكثر احتياجا»، وارتفع هذا الرقم إلى 16.7 مليون بأواخر عام 2024.

ستكون تكلفة تسهيل عودة اللاجئين وإعادة الإدماج كبيرة إذا كان الدعم المطلوب حزمة تتراوح بين 10 آلاف دولار أمريكي و20 ألف دولار أمريكي لكل عائلة؛ ثم، بناء على ما يقدر بنحو 1.2 مليون أسرة لاجئ (مع متوسط حجم الأسرة خمسة)، يمكن أن يتراوح المتطلبات المالية الكلية من 12 مليار دولار إلى 24 مليار دولار أمريكي مما سيتطلب مساهمات دولية.

كان للأزمة الاقتصادية وارتفاع الفقر عواقب اجتماعية شديدة، حيث أدى انخفاض دخل الأسرة لارتفاع معدلات التسرب المدارس. مع تدهور الظروف، زاد الاعتماد على المساعدات الإنسانية. قد أدى الفقر والهجرة لتجزئة العائلات، وترك العديد من الشباب سوريا بحثا عن العمل. بالإضافة لذلك، أدى الصراع السوري لفقدان أكثر من 3 ملايين وظيفة بالسنوات الخمس الأولى بعد عام 2010. كما ارتفع معدل البطالة من ٪8 عام 2010 إلى ٪24 عام 2023.

المشهد السياسي بعد نظام بشار الأسد

رغم تحقيق استقرار نسبي بعد انهيار نظام بشار الأسد بديسمبر 2024، لا يزال المشهد السياسي هشا، مع استمرار تهجير 13.4 مليون سوري ودمار واسع بالبنية التحتية، مما يعقد جهود التعافي الاقتصادي. كما أن العقوبات الغربية فاقمت الأزمة عبر عزل سوريا اقتصاديا. مع سقوط النظام السابق، تحاول القيادة الجديدة إقناع المجتمع الدولي برفع العقوبات لدعم إعادة الإعمار، لكن الدول الغربية لا تزال مترددة دون ضمانات إصلاحية. ومع ذلك، بدأت واشنطن والاتحاد الأوروبي بإعادة تقييم العقوبات، حيث عقد اجتماع دبلوماسي أمريكي سوري بديسمبر 2024، أعقبه إصدار ترخيص أمريكي مؤقت بيناير 2025 يسمح ببعض المعاملات المحدودة لدعم الخدمات العامة، مما يمهد لإنعاش الاقتصاد السوري.

رغم بعض الاستثناءات المحدودة، لا تزال العقوبات الأمريكية لسوريا قائمة، فيما شهدت أواخر يناير 2025 إعلان الاتحاد الأوروبي عن «خارطة طريق» لتخفيف العقوبات بالطاقة والنقل، ووضع شروط تستهدف الحكومة المؤقتة. رغم أن هذه الخطوات تعد بداية لإنعاش الاقتصاد، فإن رفع المزيد من العقوبات سيكون ضروريا لتمكين جهود إعادة الإعمار وجذب الاستثمارات الأجنبية.

صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا

أنشأ صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا بيناير 2013 كمبادرة دولية لضمان الشفافية والمساءلة بإيصال المنح الدولية لتمويل مشاريع إعادة الإعمار وتخفيف معاناة السوريين. تم إبرام الاتفاق بسبتمبر 2013 بمشاركة ألمانيا، الإمارات، الولايات المتحدة، والائتلاف الوطني السوري، فيما تولى بنك التنمية الألماني (KfW) دور المؤتمن على الصندوق. توسع الدعم لاحقا بانضمام اليابان، المملكة المتحدة، الكويت، فرنسا، إيطاليا، وهولندا، وأصبحت تركيا عضو إداري بيونيو 2014، والأردن بنوفمبر 2015 كمضيف ثان للإدارة التنفيذية. يعكس هذا الصندوق التزام المجتمع الدولي بدعم سوريا بتقديم المساعدات الفعالة وإعادة تأهيل القطاعات الحيوية، مما يسهم في التعافي الاقتصادي والاجتماعي للبلاد .

يوضح الجدول المساهمات للصندوق من الدول الأعضاء ل20 يناير 2024 البالغة 369.7 مليون يورو:

جدول رقم (1): المساهمات للصندوق من الدول الأعضاء

الدولة	المساهمة المالية للصندوق (مليون يورو)
ألمانيا	106.68
الولايات المتحدة الأمريكية	63.45
اليابان	53.36
الكويت	41.93
الدنمارك	26.73
فرنسا	25.00
الإمارات العربية المتحدة	18.71
بريطانيا	10.29
هولندا	8.00
السويد	6.17
فنلندا	6.00
إيطاليا	3.4

المصدر: Syria Recovery Trust Fund, 2025

التنمية المستقبلية في سوريا: ثلاثة سيناريوهات محتملة

تواجه سوريا مستقبلًا غامضًا وسط التحديات الاقتصادية والسياسية، حيث حدد تقرير الأمم المتحدة ثلاثة سيناريوهات للتنمية المستقبلية بالبلاد، تتراوح بين الاستقرار التدريجي والتعافي الاقتصادي، والانهيار الكامل والفوضى.

السيناريو الأول: مرحلة انتقالية مستقرة

في هذا السيناريو، تدخل سوريا مرحلة انتقالية مستقرة مدعومة بإنشاء آليات حكومية فعالة، وتعزيز المؤسسات، وبناء ثقة الشعب، لجانب تحسين الخدمات الأساسية. يتوقع التقرير أن تؤدي المساعدات الدولية والإصلاحات الاقتصادية لتحقيق متوسط نمو بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13.36٪ سنويًا بين عامي 2024 و2030. كما يُتوقع أن ينخفض معدل الفقر المدقع من 50٪ عام 2024 إلى 36٪ عام 2030، بتعزيز جهود إعادة الإعمار التي ستسهم بخلق فرص عمل وإصلاح البنية التحتية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

السيناريو الثاني: انعدام الاستقرار طويل الأمد

في هذا السيناريو، يؤدي الجمود السياسي وانعدام الاستقرار للركود اقتصادي واستمرار أعمال العنف، مما يحد من الانتعاش اقتصادي ويزيد من الانقسامات المجتمعية. بظل هذا الوضع، يظل الاستثمار محدودا، ويستمر الاعتماد على المساعدات الإنسانية، بينما لا يتجاوز معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي 3٪، وهو معدل ضعيف لا يكفي لدعم التنمية المستدامة. كما أن عودة اللاجئين ستظل محدودة لعدم توفر الظروف الملائمة، بحين تؤدي التوترات الإقليمية للمزيد من عدم الاستقرار.

السيناريو الثالث: الحرب والتفكك

أما السيناريو الأسوأ، فيتوقع أن تشهد سوريا تفككًا اقتصاديًا واجتماعيًا، حيث

سينكمش الناتج المحلي الإجمالي سنويا بمعدل 7.68٪ حتى عام 2030، مما يؤدي لانهيار الاقتصاد الكامل. سيتفاقم الدمار بالبنية التحتية، مما يعوق أي جهود للتعافي، بينما يؤدي تصاعد العنف لتزايد معدلات النزوح والفقر وانعدام الأمن الغذائي، مما ستكون له عواقب وخيمة على التماسك المجتمعي. كما أن انتشار التجارة غير المشروعة وانعدام الأمن سيؤدي لزعزعة استقرار الدول المجاورة، مما يخلق تداعيات إقليمية كارثية .

أي مستقبل ينتظر سوريا؟

يعتمد المسار الذي ستسلكه سوريا بالسنوات القادمة على مدى قدرتها لتحقيق استقرار سياسي، وتعزيز الحوكمة، وتنفيذ إصلاحات اقتصادية فعالة. في حين أن السيناريو الأول يمثل الأمل بالتعافي، فإن السيناريو الثاني يشير لحالة من الركود الطويل، بينما يعكس السيناريو الثالث كارثة محققة تؤدي لانهيار الدولة. بالنهاية، يبقى تعزيز الجهود الدولية، ودعم إعادة الإعمار، ودفع الإصلاحات السياسية والاقتصادية ضروريا لمنح سوريا فرصة للخروج من أزمتها وبناء مستقبل أكثر استقرارًا.

الخاتمة

تمثل إعادة الإعمار في سوريا بارقة أمل للنازحين والمتضررين من العقوبات، إذ تتيح فرصة لاستعادة الاستقرار وتحقيق التنمية. فقد خلفت الحرب دمارًا هائلًا في البنية التحتية، مما يستلزم استثمارات كبرى من الحكومات والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص لإعادة تأهيلها. ولا يقتصر الإعمار على البناء فقط، بل يشمل إنعاش الاقتصاد عبر شراكات استراتيجية، من خلال توجيه بعض الاستثمارات لمشاريع حيوية مثل الطاقة والمياه والنقل والتعليم والصحة الأمر الذي سيساهم في في خلق الوظائف وتعزيز النمو المستدام، كما أن تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية يسهم في تحسين مستوى المعيشة، وزيادة الإنتاجية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يمهد لاقتصاد أكثر ازدهارًا.

References:

- https://www.swp-berlin.org/10.184492020/RP11/
- https://www.omrandirasat.org/-2024تموز-السوري-المشهد-لأحداث-الدورية-الإحاطة/التقارير/الإصدارات.html
- Government of Syria, Planning and International Cooperation Authority, Central Bureau of Statistics (2023), Labour Force Survey.
- https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/202502-/undp-sy-seia-final-24022025.pdf
- https://www.srtfund.org/ar/articles/1-نظرة-عامة

غزة: من الدمار إلى الإعمار... خطوات نحو الأمل

دعاء عبد المنعم

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بعد حرب العام والنصف، يصل إجمالي احتياجات إعادة الإعمار في قطاع غزة إلى 53 مليار دولار (حوالي 2.7 تريليون جنيه مصري) لتمويل هذه الجهود، وفقًا لتقرير التقييم المرحلي السريع لأضرار واحتياجات قطاع غزة والضفة الغربية الصادر عن البنك الدولي في فبراير، يكشف هذا الرقم حجم التمويل الضخم الذي يحتاجه القطاع ، مما يستدعي بحث سبل تمويل جهود إعادة الإعمار، والتي تتضافر فيها جهود ووسائل متعددة لإعادة بناء قدرات المناطق المنكوبة، ولا سيما قطاع غزة والضفة الغربية، اللذين يمثلان بُعدًا استراتيجيًا للأمن القومي المصري.

وهنا لا يمكن أن نغفل الدور المصري المشرف، الذي ظل متمسكًا برفض سياسة التهجير، ومضى قدمًا في جهود إعادة الإعمار، حيث بدأت مصر جهود مساندة القطاع من خلال توفير معدات الانشاءات والكرفانات المتنقلة التي بدأت للدخول في القطاع مع العمل على إعداد خطة لإعمار غزة بمشاركة شركات مصرية ودولية في إزالة الأنقاض وإعادة بناء البنية التحتية. ويُعد هذا النموذج تجسيدًا واقعيًا لتضافر جهود القطاع الخاص المحلي والدولي مع رؤية مصر على المستوى السيادي.

الأرقام الواردة في تقرير البنك الدولي لا بد أن تؤخذ في الاعتبار عند بحث سبل إعادة إعمار القطاع، خاصة أن البنك الدولي نفسه قد تأسس بهدف إعادة إعمار أوروبا بعد الخسائر والأضرار الناجمة عن الحرب العالمية الثانية. وبالتالي، فإن البنك يتمتع بخبرة طويلة في دراسة الآثار المرحلية والكلية لعمليات إعادة الإعمار عقب الحروب على مدار العقود الماضية.

يقدم التقرير تحليلًا للأضرار والخسائر واحتياجات التعافي وإعادة الإعمار في مختلف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، استنادًا إلى البيانات المسجلة خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2023 إلى أكتوبر 2024.

احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بحسب القطاع (مليون دولار)

القطاع*	الاحتياجات	
	قصيرة الأجل (3 سنوات)	الإجمالي
القطاعات الإنتاجية		
الزراعة والنظم الغذائية	1,060	4,200
التجارة والصناعة	1,700	6,900
المالية	10	42
القطاعات الاجتماعية		
التعليم	2,649	3,800
الصحة	4,300	7,058
الإسكان	3,700	15,200
الحماية الاجتماعية	3,500	4,180
التراث الثقافي	48	192
قطاعات البنية التحتية		
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	664	2,700
النقل	724	2,900
الطاقة	365	1,460
خدمات البلدية	110	440
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	114	460
القطاعات المتداخلة		
البيئة	480	1,900
الأراضي	12	32
التنمية الاجتماعية	171	171
التخطيط الحضري	3	3
التوظيف	388	1,600
الإجمالي	20,000	53,238

وفقًا للتقرير، فقد بلغ إجمالي الأضرار الناجمة عن 16 شهرًا من الحرب 29.9 مليار دولار، بالإضافة إلى خسائر اقتصادية واجتماعية بقيمة 19.1 مليار دولار. فيما يتطلب إعادة الإعمار بشكل أفضل، واستكمال الخدمات الاجتماعية، وتوسيع نطاق تغطيتها نحو 53.2 مليار دولار.

إجمالي الأضرار بحسب المحافظة (مليار دولار)

القطاع	شمال غزة	غزة	دير البلح	خان يونس	رفح	إجمالي القطاع
الزراعة والنظم الغذائية	150	320	110	160	100	835
التجارة والصناعة	1,080	2,230	740	1,150	670	5,900
التمويل	0	10	0	0	0	14
التعليم	170	330	80	170	100	874
الصحة	250	690	80	210	80	1,300
الإسكان	2,900	6,000	2,000	3,100	1,800	15,800
الحماية الاجتماعية	6	14	6	5	2	33
التراث الثقافي	20	50	20	20	10	120
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	280	580	190	300	170	1,530
النقل	460	960	320	490	290	2,500
الطاقة	80	210	60	80	60	494
الخدمات البلدية	30	40	30	50	90	233
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	20	80	10	30	20	164
البيئة	20	30	10	20	10	92
الأراضي	_	_	_	_	_	11
التوظيف	_	_	_	_	_	10
الإجمالي	**5,475**	**11,541**	**3,646**	**5,805**	**3,412**	**29,880**

ملاحظة: لا تتوفر بيانات مفصلة حول الأضرار حسب المحافظات لبعض القطاعات. بيانات المحافظات هي تصنيف تقريبي وقد لا يتطابق إجمالي القطاع مع إجمالي المحافظة.

قدَّر التقرير احتياجات التمويل على المدى القصير (ثلاث سنوات) بحوالي 20 مليار دولار، مع إعطاء الأولوية لاستعادة الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والخدمات الصحية، بالإضافة إلى المياه والاتصالات وتوفير مصادر الحصول على الطاقة، إلى جانب تأمين الغذاء، كما شدَّد التقرير على أهمية تنشيط القطاع

الخاص تدريجيًا، واستعادة نشاط القطاع المصرفي لضمان توافر السيولة المحلية، بما يسهم في استعادة قدرة الاقتصاد على العمل بكفاءة.

تُعد عملية إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحروب عملية متعددة الأبعاد ومعقدة تطلب توفير دعائم الأمن والاستقرار، وضمان الوصول إلى مصادر الطاقة والمياه الصالحة للشرب بكافة صورها. كما تستوجب دعم الزراعة والتوسع في الأراضي الزراعية، إلى جانب إعادة تأهيل شبكات الطرق والمواصلات، والتوسع في التنمية العمرانية.

وتشمل عملية إعادة الإعمار أيضًا إعادة تأهيل البنية التحتية للخدمات الأساسية، مثل التعليم والخدمات الصحية، واستعادة كفاءة شبكات الاتصالات والإنترنت، بالإضافة إلى التمهيد للتوسع في التكنولوجيا الرقمية، لما تمثله من قيمة مضافة للاقتصادات المنكوبة على المدى المتوسط والطويل، بما في ذلك التحول الرقمي للأجهزة الحكومية.

الأضرار والخسائر بحسب القطاع (مليون دولار أمريكي)

القطاع*	الأضرار	الخسائر
القطاعات الإنتاجية		
الزراعة والنظم الغذائية	835	1,300
التجارة والصناعة	5,900	2,200
التمويل	14	325
القطاعات الاجتماعية		
التعليم	874	3,206
الصحة	1,300	6,300
الإسكان	15,800	545
الحماية الاجتماعية	33	1,390
التراث الثقافي	120	55
قطاعات البنية التحتية		
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	1,500	64
النقل	2,500	377
الطاقة	494	243
الخدمات البلدية	233	988
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	164	736
القطاعات المتداخلة		
البيئة	92	165
الأراضي	**11	115
التوظيف	10	1,050
الإجمالي	29,880	19,059

إيجاد مصادر التمويل الكافية.. التحدي الأبرز

يُعتبر توفير المصادر الكافية لتمويل مشروعات إعادة الإعمار أحد أكبر التحديات التي تواجه إنجاز هذه العمليات، سواء على المستوى العام أو في قطاع غزة بشكل خاص، لا سيما فيما يتعلق بصيانة البنية التحتية، التي تتطلب مستويات عالية من الجودة والكفاءة لضمان أداء مهامها بكفاءة، والمساهمة في إعادة التوطين.

كما يُشكِّل الدعم المالي من المجتمع الدولي تحديًا إضافيًا، خاصة من الجهات المانحة، حيث لا تُعد عمليات إعادة الإعمار في فترة ما بعد الحروب ضمن برامج المساعدات التقليدية، نظرًا لكونها عمليات ذات تأثير طويل الأمد، مما يجعلها خارج نطاق تركيز هذه المساعدات.

سبل وسياسات إعادة الاعمار

الفترة الراهنة في المنطقة العربية، بما تتضمنه من سقوط نظام بشار الأسد في سوريا وتغير المشهد السياسي في البلاد، مع استمرار الصراع في السودان ولبنان، وبدء تعافي العراق بعد حرب استمرت لسنوات، فضلًا عن الدخول في مرحلة إعمار غزة بريادة مصرية، تمثل فرصة ذهبية لبناء تكامل عربي متكامل، خاصة مع ما شهدناه من تبعات العدوان الإسرائيلي على غزة على المشهد الاقتصادي العالمي، والإضرار بحركة التجارة العالمية مع الردود الانتقامية لهذا العدوان.

القمة المنتظرة في مصر، والمحدد لها 4 مارس المقبل، هي الفرصة التي يجب البناء منها وعليها في عملية شاملة لإعادة الإعمار، ليس في غزة فقط، ولكن في الوطن العربي بأكمله، في البلدان التي دمرتها الحروب. المأمول من هذا الحشد هو الخروج بخطة عمل واضحة تبدأ بإعمار غزة، وأن تقدم نموذجًا لتضافر الجهود الدولية - من خلال مؤسسات التمويل عبر القروض الميسرة وطويلة الأجل - مع جهود القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وهنا يمكن أن نشير إلى مؤسسة تمويل إعادة الإعمار كنموذج يمكن الاحتذاء به. هذه المؤسسة أسستها الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1932 بواسطة الكونجرس الأمريكي، لتوفير قروض عاجلة لدعم البنوك المتعثرة في أعقاب الكساد العالمي الكبير عام 1929.

منحت الحكومة الأمريكية حينها تفويضًا محدودًا للمؤسسة يتيح لها إصدار قروض طارئة للبنوك، والسكك الحديدية، والمزارعين المهددين بالإفلاس. ومع مرور الوقت، توسع نطاق عمل المؤسسة ليشمل تقديم القروض للحكومات المحلية والولائية لتمويل مشاريع البنية التحتية العامة. استمرت المؤسسة في العمل حتى بعد انتهاء الكساد الكبير، وساهمت لاحقًا في تمويل الصناعات الحيوية التي كان لها دور أساسي في جهود البلاد خلال الحرب العالمية الثانية، حتى توقف عمل المؤسسة في عام 1975.

هذا النموذج يمكن دراسته من أجل إنشاء كيان عربي موحد يهدف إلى إعادة إعمار الدول التي مزقتها الحروب في الإقليم العربي، على أن يكون له دور محدد لفترة معينة، وتتنوع صلاحياته بين منح القروض والتسهيلات، ووضع خطط عمل للقطاع الخاص، وتطوير استراتيجيات لتعظيم الإمكانات الاقتصادية في هذه الدول، مما يسهم في تحقيق ازدهار اقتصادي على المدى الطويل، فضلًا عن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا الإطار.

ويتكامل ذلك مع ترتيبات لمجهود موحد على مستوى المصارف المركزية في الدول العربية، خاصة تلك المتاخمة للدول التي تعاني من تبعات الحروب، من أجل إعادة تأهيل النظام المصرفي في فلسطين، واستعادة تدفق السيولة المحلية، وتعزيز السياسة النقدية، وزيادة موارد النقد الأجنبي.

أما فيما يتعلق بجهود القطاع الخاص، فمصر تمتلك لاعبين رئيسيين في مجالات البناء والتشييد والبنية التحتية، مما يمكنها من وضع خطة متكاملة وعملية لإعادة الإعمار. إضافة إلى ذلك، يمكن التعويل على الشركات المتوسطة والصغيرة، التي

تمثل حوالي 98٪ من الاقتصاد المصري، وتوظف أكثر من 47 مليون شخص من القوة العاملة المؤهلة. ويمكن تقديم كافة الحوافز لهذه الشركات للمشاركة في إعادة الإعمار من خلال توجيه جزء من إنتاجها للسوق الفلسطيني، مما يفتح لها سوقًا جديدة، إلى جانب المشاركة في تأهيل الشباب الفلسطيني لسوق العمل عبر التدريب في هذه الشركات، وضمان فرص عمل للمؤهلين والمتميزين منهم.

كما تلعب الشراكات بين القطاعين العام والخاص دورًا ضروريًا في جهود إعادة الإعمار، سواء من خلال نموذج «حق الانتفاع»، الذي يسمح للقطاع الخاص بتطوير وتأهيل وإدارة المشروعات لفترة طويلة الأمد قبل نقل إدارتها إلى المشغل الوطني، مما يضمن استدامة المشروعات وتحقيق نجاحات يمكن البناء عليها مستقبلًا. بالإضافة إلى ذلك، يمكن الاعتماد على نموذج «التشغيل والصيانة»، الذي يسمح للقطاع الخاص بإدارة العمليات التشغيلية والصيانة مع بقاء ملكية المشروع للحكومة. كما يمكن تبني نموذج «الشراكة المالية» (Joint Venture)، الذي يقوم على تأسيس مشروعات مشتركة بين القطاعين العام والخاص، تمهد لمستقبل اقتصادي واجتماعي أفضل، لا سيما في القطاعات الواعدة مثل التحول الرقمي، والتكنولوجيا المالية، والتوسع في قطاعي التصنيع والزراعة.

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيجب أن تلعب دورًا محوريًا في إعادة الإعمار، لما توفره من مزايا وفرص لا حصر لها، مثل تأمين التمويل اللازم، ونقل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة، وخلق فرص عمل لسكان القطاع، مما يسهم في توطينهم بدلًا من تهجيرهم بما ينعكس إيجابًا على الناتج المحلي.

المصادر

- Gaza and West Bank, Interim Rapid Damage and Needs Assessment Report, World Bank, February 2025.
- إعادة الاعمار، بوابة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي والعمل المشترك، الطبعة الأولى 2019، علي محمد الخوري، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
- سياسات إعادة اعمار المدن في فترة ما بعد النزاعات والحروب، دورية جامعة الأزهر، قسم الهندسة رقم 44، عدد 12، يوليو 2017، بكر هاشم بيومي ومحمد أحمد السويداني
- Reconstruction Finance Corp. (RFC): What It Is, How It Works, Investopedia website

إعـادة إعمـار غـزة: آفـاق هندسـية وبيئيـة واعـدة بتدويـر الـركام مـن منظـور مصـري

د. عمر الحسيني

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أعلنت مصر عن تطويرها لخطة شاملة لإعادة بناء قطاع غزة دون إجبار الفلسطينيين على مغادرة أراضيهم، وذلك في إطار تقديم بديل لخطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التي إقترحت نقل سكان القطاع إلى أماكن أخرى. وتأتي هذه المبادرة في ظل الظروف الصعبة التي يواجهها قطاع غزة، والتي تزداد تعقيدًا بعد الحملة العسكرية الإسرائيلية التي دمرت العديد من المنشآت الحيوية في المنطقة.

وكان قد أعلن وزير الخارجية المصري د. بدر عبد العاطي أن القاهرة تعمل على وضع خطة شاملة من عدة مراحل لإعادة إعمار قطاع غزة، مع التأكيد على أن الفلسطينيين سيظلون في وطنهم ولن يتعرضوا لتهديدات بالتهجير. وتهدف هذه الخطة إلى توفير بيئات آمنة ومناطق سكنية للمواطنين الفلسطينيين، بالتوازي مع عمليات إزالة وإعادة تأهيل البنية التحتية التي دمرتها الحرب.

ويُذكر أن الحملة العسكرية الإسرائيلية التي إستمرت لمدة 16 شهرًا منذ الهجوم الذي شنته حركة حماس في السابع من أكتوبر قد أسفرت عن تدمير ما يقرب من ربع مليون وحدة سكنية، كما دمرت أكثر من 90% من الطرق وكذلك 80% من المنشآت الصحية في القطاع، مما يجعل عملية إعادة البناء أمراً بالغ الأهمية.

حلول مصرية لإعادة إعمار قطاع غزة

في السابع عشر من فبراير 2025، صرح الدكتور مصطفى أبو زيد عضو اللجنة الاستشارية لإعادة إعمار غزة بنقابة المهندسين عن التركيز على «تدوير الركام» أو إعادة استخدام الأنقاض المدمرة في بناء المنشآت الجديدة. وتعتبر هذه خطوة اقتصادية وبيئية هامة، حيث يتم من خلالها تحويل الركام الناتج عن الهجمات الإسرائيلية إلى مواد بناء قابلة للإستخدام مجددًا. كما تساهم هذه العملية في تخفيض التكاليف مع إتاحة إستخدام المواد المستهلكة وتقليل الحاجة إلى إستيراد مواد بناء جديدة، مما يساهم هذا في تسريع وتيرة إعادة البناء وتقليل الضغط على الموارد الطبيعية المحدودة، بالإضافة إلى تعزيز الإستدامة البيئية في عملية إعادة الإعمار.

وتشمل عملية إعادة تدوير الركام عدة مراحل تبدأ بجمع الأنقاض وتكسيرها إلى مواد أصغر ثم تنظيفها وفرزها لكى تصبح جاهزة للإستخدام في بناء الطرق والمباني.

تدوير الركام كحل بيئي مستدام

تشهد عملية إعادة إعمار قطاع غزة بعد الدمار الهائل الذي خلفته الحرب الأخيرة تحديات عديدة، سواء على المستوى الإنساني أو الهندسي. ومع ذلك، فإن التفاؤل بإمكانية تنفيذ إعادة الإعمار بنجاح يأتي من تطبيق حلول مبتكرة ومستدامة، وفي هذا السياق، أعلنت نقابة المهندسين المصرية تشكيل لجنة إستشارية تعمل على

دراسة موسعة لإعادة تدوير الركام لإعمار غزة، مما يعتبر خطوة إيجابية للغاية من النواحي الهندسية والبيئية.

يأتي إستخدام الركام الناتج عن المباني المدمرة كأحد العوامل الأساسية من بين الحلول المقترحة لتسريع عملية إعادة الإعمار في غزة. حيث تعتبر عملية تدوير الركام خطوة صديقة للبيئة، وتسهم بشكل فعال في تقليل النفايات وتقليص التأثير البيئي الناتج عن تدمير المباني. وعكس ما يعتقد، بأن الحلول البيئية تكون دائمًا مكلفة أو غير فعالة، أثبتت العديد من الدراسات أن التدوير يعزز من الإستدامة البيئية ويُعد أكثر فعالية من الحلول التقليدية. وذلك لعدة أسباب بيئية وهندسية أهمها:

- مساهمة إستخدام الركام في تخفيض الحاجة إلى عمل خلطات خرسانية مسلحة جديدة، مما يقلص من حجم الانبعاثات الكربونية في مراحل استخراج وتصنيع المواد الخام وكذلك نقلها واستخدامها بالمواقع الإنشائية.

- تسريع الأعمال الإنشائية بصورة عملية، فعادةً ما يتطلب عمل خرسانة مسلحة جديدة تكاليف كبيرة، بالإضافة إلى صعوبة جلب ونقل المواد الخام التقليدية مثل الأسمنت والحديد والرمل والزلط اللازم لعمل الخرسانة المسلحة وخاصة في ظل المعوقات التي يفرضها الإحتلال الإسرائيلي على دخول المساعدات من مصر إلى غزة عبر معبر رفح.

- إعادة التدوير للمخلفات الصلبة الناتجة من البيوت المدمرة عوضاً عن إلقاءها في الطرقات وتلويث البيئة. كما أن هذه العملية ستمنع تكون الغبار الملوث من الركام الأسمنتي الذي يؤثر بصورة مباشرة على الصحة العامة للمحيطين من السكان.

- تخفيف الضغط على مكبات النفايات، مما يحد من التأثيرات البيئية السلبية. حيث أن تقليص حجم النفايات المدفونة في المكبات، عن طريق تدوير الركام،

يساهم في النزول بمعدلات التلوث الناتج عن تسرب المواد الضارة من المكبات إلى البيئة المحيطة كالتربة والمياه الجوفية.

- تطبيق مبادئ البناء الدائري (Circular Construction) التي تدرس كل مراحل حياة المبنى وما تتطلبه من طاقة وانبعاثات وتكلفة بهدف تفعيل طريقة التنفيذ والتصميم المثلى والأكثر استدامة.

- الحفاظ على التوازن البيئي. حيث يقلل التدوير من معدلات تدمير العناصر الطبيعية أو التأثيرات السلبية على التنوع البيولوجي (Biodiversity) المرتبطة بأنشطة الإنشاء المختلفة داخل الموقع، مما يعزز استدامة البيئة. إذ أن العناصر غير الصديقة للبيئة تؤثر بشكل جذري في تواجد الغطاء النباتي وفصائل الحشرات والحيوانات بالمنطقة.

- كما أنه يمكن من خلال إعادة تدوير الركام وتحويله إلى مواد بناء قابلة للإستخدام مجددًا، وبالتالي توفير ميزانية ضخمة بهدف إستخدامها في جوانب أخرى من عملية إعادة الإعمار أو لدعم القطاعات الأخرى في غزة.

تجارب دولية في تدوير الركام خاصة في إعادة الإعمار

لا يعتبر مفهوم إعادة إستخدام الركام تقنية مستجدة، بل هو ممارسة هندسية آمنة ومُعتمدة في العديد من دول العالم منذ عقود. ولكن من الضروري تطبيق بعض الشروط والمعايير الهندسية لضمان جودة المواد المنتجة من الركام المعاد تدويره. و تاريخياً، هناك العديد من التجارب الناجحة في تدوير الركام، سواء بهدف التوفير في النفقات أو تخفيض الإنبعاثات الكربونية أو المساعدة في إعادة الإعمار بعد الكوارث الطبيعية أو الحروب.

تعتبر هولندا من الدول الرائدة في هذا المجال، حيث يتم جمع الركام الناتج عن الهدم بواسطة شركات عاملة في قطاع الإنشاءات، ويتم فرزه وتحويله إلى مواد قابلة للإستخدام في مشاريع البناء مثل بناء الطرق والأنفاق والمباني. وقد

تطـورت التقنيـات الهولنديـة بحيـث أصبـح الـركام المعـاد تدويـره يتسـم بجـودة عاليـة وأصبـح بـديلاً فعـالًا للمـواد الأوليـة.

كذلـك الحـال فـي دول أوروبيـة عـدة، مثـل إسـكتلندا التـي قامـت بإعـادة تدويـر 89.4% مـن مخلفـات الهـدم للمبانـي عـام 2021. وذلـك الرقـم يسـبق الحـدود المتبعـة فـي الاتحـاد الأوروبـي التـي تنـص علـى تدويـر مـا لا يقـل عـن 70% مـن الـركام ومخلفـات قطـاع الإنشـاءات.

أمـا عـن إسـتخدامه فـي إعـادة الإعمـار، فواحـدة مـن أحـدث التجـارب الناجحـة بـدأت فـي أغسـطس 2023، حيـث وقـع آنـذاك برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي (UNDP) والحكومـة اليابانيـة إتفاقًـا بقيمـة 700 مليـون يـن ياباني (مـا يعـادل 4.83 مليـون دولار أمريكـي وقتهـا) لبنـاء منشـآت حديثـة لإعـادة تدويـر الـركام فـي هاتـاي وقهرمـان مرعـش، وهمـا مـن بيـن أكثـر المحافظـات تضـررًا مـن الـزلازل المدمـرة التـي ضربـت تركيـا فـي فبرايـر. وقـد أسـفرت هـذه الكارثـة عـن مقتـل أكثـر مـن 50،700 شـخص وتدميـر أكثـر مـن 313،000 مبنـى، تاركـة وراءهـا كمـاً هـائلاً مـن الألـواح الخرسـانية المدمـرة والفـولاذ المنحنـي.

وقـد تـم إنشـاء هـذه المنشـآت الجديـدة التـي تُعتبـر الأولـى مـن نوعهـا فـي المنطقـة المتضـررة مـن الـزلازل. وعملـت هـذه المنشـآت علـى إزالـة المـواد الخطـرة مثـل الأسبسـتوس مـن الـركام بشـكل آمـن، وفصـل المعـادن الخـردة والمـواد القابلـة لإعـادة التدويـر الأخـرى، بالإضافـة إلـى سـحق الأسـمنت لإعـادة اسـتخدامه فـي مـواد البنـاء مثـل رصـف الطـرق.

كذلـك سـاهمت هـذه التكنولوجيـا فـي تقليـل النفايـات الناتجـة عـن الهـدم وتحويلهـا إلـى مـواد قابلـة للإسـتخدام مجـددًا. وبالتالـي تعكـس هـذه الجهـود إلتـزام المجتمـع الدولـي بتحقيـق التنميـة المسـتدامة فـي مناطـق الكـوارث، وتعزيـز القـدرة علـى التعافـي والتكيـف مـع التحديـات البيئيـة والإنشـائية عـن طريـق إسـتخدام حلـول هندسـية مبتكـرة.

جهود مصرية في إعادة الإعمار

وعلى الرغم من أن هذه التقنية ليست شائعة في مصر، إلا أن المهندسين المصريين لديهم خبرة واسعة في هذا المجال من خلال الأبحاث والمشاريع السابقة. كما أن مشروعات إعادة الإعمار لا تُعد جديدة على المهندس المصري.

ولا يعد هذا الحل المبتكر الوسيلة الوحيدة الممكن استخدامها في عمليات إعادة لإعمار لقطاع غزة، بل إن الجهود المصرية سبق لها تصدير البيوت القابلة للفك والتركيب كبديل، والتى أثبتت فعاليتها في العديد من الدول.

ودائماً ما كانت مصر جزءًا من جهود إعادة إعمار غزة قبل إندلاع الحرب الأخيرة، حيث كانت هناك محاولات لبناء البنية التحتية للقطاع قبل أن تدمرها الحرب، بميزانية 500 مليون دولار. ولكن على الرغم من الدمار الذي لحق بتلك المشاريع، فإن ذلك لا يمنع مصر من المساهمة في إعادة بناء غزة مرة أخرى بإستخدام الخبرات والقدرات الهندسية المصرية التي تطورت بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

وتعتبر الخبرة الهندسية والبيئية التي أكتسبتها مصر في العقد الأخير عاملاً حاسماً في تنفيذ حلول إعادة الإعمار المستدامة بما يتناسب ذلك مع رغبة مصر القوية في مساعدة الفلسطينيين وحماية أمنها القومي.

ملف إعمار غزة من منظور الطاقة: غزة مارين هل يُصلح الغاز ما أفسده الاحتلال في فلسطين؟

د. أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

يواجه قطاع غزة عجزًا شديدًا في الكهرباء، حيث يعيش قطاع غزة انهيارًا كارثيًا في أوضاعه المعيشية والاقتصادية، ويؤثر ارتفاع أسعار الغاز والوقود على الصناعة فيه، حيث يستورد أكثر من مليوني فلسطيني في القطاع الغاز بأسعار باهظة.

تكمن المشكلة في نقص وعدم كفاية إمدادات الكهرباء التي تصل إلى قطاع غزة، سواء ما تنتجه محطة توليد الكهرباء في غزة، أو الإمدادات المشتراة من الاحتلال الإسرائيلي.

إشكالية قطاع الطاقة في فلسطين:

يعاني قطاع غزة من نقص حاد في مصادر الطاقة، يتجلى أثر ذلك بانقطاع التيار الكهربائي أكثر من 13 ساعة يوميًا نتيجة توفر أقل من 45% فقط من احتياج المواطنين للكهرباء، كما أن معظم مناطق الضفة الغربية تحصل على الكهرباء عن طريق

شـرائها مـن شـركة الكهربـاء الإسـرائيلية، ممـا يجعـل المواطنيـن الفلسـطينيين عرضـة لابتـزاز الشـركة الإسـرائيلية، حيـث يبلـغ متوسـط اسـتهلاك فلسـطين مـن الطاقـة الكهربائيـة سـنويًا نحـو 1.8 ألـف ميجـاوات، منهـا قرابـة 600 ميجـاوات لقطـاع غـزة. ولذلـك يواجـه قطـاع غـزة عجـزًا شـديدًا فـي الكهربـاء؛ إذ لا يزيـد إجمالـي الطاقـة المتوفـرة حاليًـا عـن 220 ميجـاوات، حسـب بيانـات شـركة توزيـع كهربـاء فـي غـزة، مـن مصدريـن رئيسـيين:

- محطة توليد الكهرباء الوحيدة.
- الخطوط الإسرائيلية.

وتعتمـد فلسـطين علـى إسـرائيل حاليًـا للحصـول علـى نحـو 95% مـن الطاقـة الكهربائيـة، والنسـبة المتبقيـة مـن الأردن ومصـادر الطاقـة الشمسـية.

اسـتكمالًا لمـا سـبق، تظهـر بيانـات سـلطة الطاقـة فـي غـزة أن متوسـط احتيـاج القطـاع خلال الأشـهر العاديـة 450 ميجـاوات، ويرتفـع فـي فتـرة الـذروة إلـي حوالـي 630 ميجـاوات، فـي الوقـت الـذي يبلـغ فيـه متوسـط القـدرة المنتجـة مـن المحطـة حوالـي 70 ميجـاوات. أمـا متوسـط قـدرة الخطـوط مـن جانـب الاحـتلال الإسـرائيلي فيبلـغ حوالـي 117 ميجـاوات، عبـر 10 مغذيـات، بجهـد حوالـي 22 كيلـو فولـت، حيـن تنتـج مصـادر الطاقـة البديلـة مـا بيـن 15 إلـي 20 ميجـاوات. لذلـك تعمـل السـلطة الفلسـطينية مـن خلال صنـدوق الاسـتثمار الفلسـطيني علـى تدشـين الشـركة الوطنيـة لتوليـد الطاقـة الكهربائيـة فـي مدينـة جنيـن شـمال الضفـة الغربيـة، لتكـون قـادرة علـى توفيـر حوالـي 450 ميجـاوات مـن الكهربـاء، كمـا هـو موضـح فـي الشـكل التالـي.

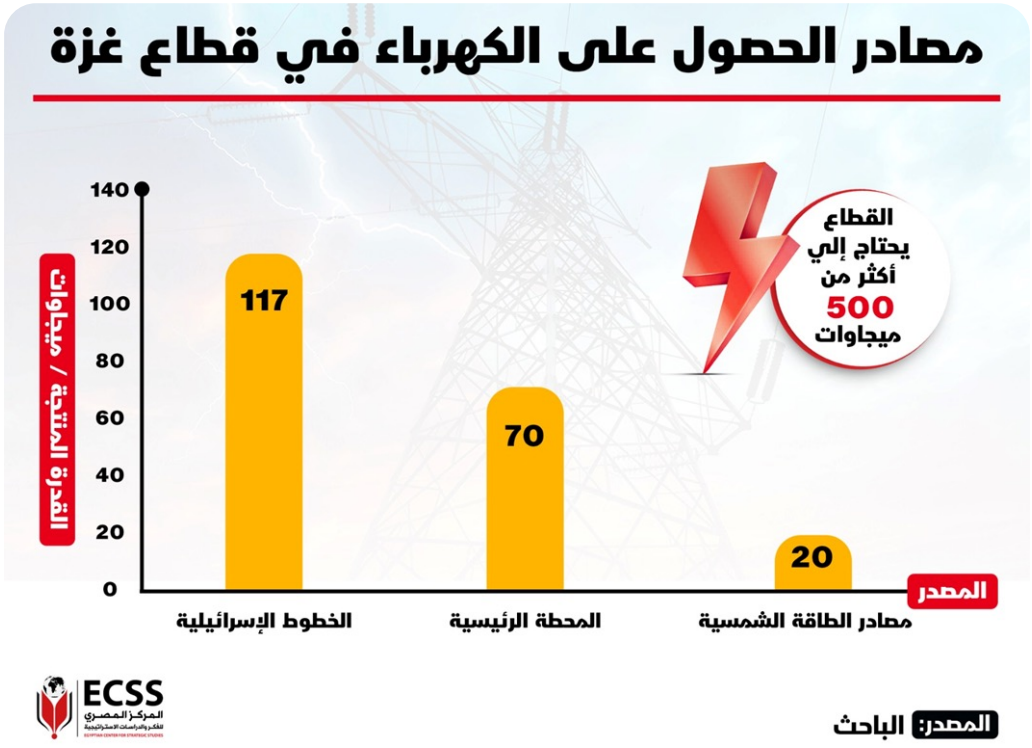

أسباب المشكلة:

تكمن المشكلة في نقص وعدم كفاية إمدادات الكهرباء، التي تصل إلى قطاع غزة، سواء ما تنتجه محطة توليد الكهرباء في غزة، أو الإمدادات المباشرة من الجانب الإسرائيلي، بالإضافة إلى أنه هناك أطراف وعوامل عدة ساهمت في استمرار الأزمة وتفاقمها طوال السنوات الماضية، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أسباب اقتصادية:

- عدم القدرة على تغطية كامل نفقات تشغيل المحطة الوحيدة، خاصةً بعد ارتفاع أسعار الوقود العالمية التي نتجت بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية، وبالإضافة إلى الحرب على غزة.

- عـدم قـدرة الجهـات الحكوميـة فـي غـزة علـى تحصيـل كافـة المبالـغ الماليـة المتعلقـة باسـتهلاك الكهربـاء، وعـدم وجـود آليـات واضحـة فـي التعامـل مـع عمليـة التحصيـل.

- عـدم وجـود تمويـل مسـتمر ومسـتدام، يسـتهدف النهـوض بالمحطـة وقدرتهـا علـى الإنتـاج، وتحسـين أدائهـا.

الخلافات الداخلية:

أدى الانقسـام السياسـي إلـى خلـق ازدواجيـة فـي المسـؤولية عـن المحطـة وقطـاع الكهربـاء فـي قطـاع غـزة ككل، وذلـك نظـرًا إلـى حالـة التشـابك بيـن الإدارات علـى صعيـد المسـؤولية تجـاه توريـد السـولار للقطـاع، بالإضافـة إلـى وجـود أسـباب فنيـة متعلقـة بمتابعـة الكشـوفات الماليـة الخاصـة بالتحصـيلات مـن المشـتركين فـي القطـاع، وحجـم الأمـوال المحصلـة، وآليـات التسـديد والدفـع، مـرورًا بالملـف الفنـي الخـاص بالصيانـة والمعـدات اللازمـة لتطويـر الشـبكة.

الاحتلال الإسرائيلي:

يُعـد الاحـتلال الإسـرائيلي مسـببًا رئيسـيًا الأزمـة، بـدءًا باسـتهدافه المباشـر لمحطـة التوليـد، ورفضـه السـماح بإدخـال معـدات المحطـة، وربطـه السـماح بإدخـال الوقـود ضمـن مسـاومات سياسـية، حيـث تفـرض قـوات الاحـتلال الإسـرائيلي حصـارًا خانقًـا علـى قطـاع غـزة، منـذ العـام 2007، وتتحكـم فـي المعابـر، وتمنـع إدخـال مئـات الأصنـاف مـن البضائـع، حيـث يشـمل ذلـك الإمـدادات الغذائيـة والطبيـة والخدميـة والوقـود والكهربـاء. وهـو الأمـر الـذي يُعـد جريمـة ومخالفـة لقواعـد القانـون الدولـي والإنسـاني، التـي تلـزم قـوة الاحـتلال بضمـان تدفـق الإمـدادات الغذائيـة والدوائيـة.

نتـج مـن ذلـك خسـائر فادحـة نتيجـة إقبـال الفلسـطينيين فـي القطـاع علـى بدائـل الطاقـة مـن شـموع وليـدات وشـواحن بدائيـة، كلفـت حوالـي 2.5 مليـار دولار.

أدى تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة، إلى تقليص نسبة العمل لدى حوالي 2000 منشأة صناعية، كما أدت إلى تقلص نسبة العمال، والحصة السوقية لها بحوالي 60%، وذلك إلى جانب انخفاض أصولها الثابتة، وهامش الربح بحوالي 50%، فيما وصلت نسبة التأثير في تكلفة الإنتاج إلى حوالي 200% في بعض القطاعات الصناعية الاستراتيجية. حيث يضع الاحتلال عراقيل أمام تنفيذ مشروعات إستراتيجية متعلقة بالكهرباء.

أسباب فنية:

- ضعف البنية التحتية للمحطة وللشبكات الخاصة بها، إلى جانب الكميات الكبيرة من الفاقد، وذلك بسبب تآكل البنية التحتية للشبكة.
- غياب المانحين عن تنفيذ مشاريع إستراتيجية، والاقتصار على التدخل الإسعافي، مثل: توفير منح للسولار الخاص بتشغيل محطة توليد الكهرباء.
- فشل السياسات المتبعة في إدارة أزمة الكهرباء في إيجاد حلول للازمة، أو التخفيف من حدتها ومنع تفاقمها.

منذ سنوات، يدور الحديث في قطاع غزة عن مشاريع يتم تنفيذها من أجل المساهمة في التخفيف من الأزمة، أو مشروعات ذات طابع إستراتيجي تستهدف القضاء على المشكلة من جذورها، إلا أنها لم تصل إلى مرحلة التنفيذ الحقيقي. ولكن أي خطة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تقليص الاعتماد على المورد الإسرائيلي لأقصي حد وصولًا إلى حالة الاستقلالية الكاملة.

خطط ومشروعات يجب العمل عليها مرحليًا:

يُعد حقل غزة مارين الفلسطيني من أقدم حقول الغاز المكتشفة في منطقة البحر المتوسط الغنية بذلك الوقود الأحفوري، والذي يُنظر إليه بأنه أحد الفرص الواعدة أمام دولة فلسطين التي تعاني من شح كبير في موارد الطاقة وسط

معاناتها من الاحتلال الإسرائيلي. على الرغم من اكتشاف حقل غزة البحري منذ أكثر من 20 عامًا، فإن موارده ما زالت حبيسة الأرض، ولم تُستغل حتى اللحظة، نتيجة تدخلات الاحتلال الإسرائيلي، ومرور القضية الفلسطينية بتقلبات سياسية ما زالت تحول دون تطويره.

طالبت فلسطين في يونيو 2023، بحصولها على الحرية الكاملة في استغلال موارد الطاقة الطبيعية التي تملكها بدءًا بتطوير حقل غاز غزة مارين قبالة سواحل البحر المتوسط، كما يوضح الشكل التالي موقع حقل غزة مارين.

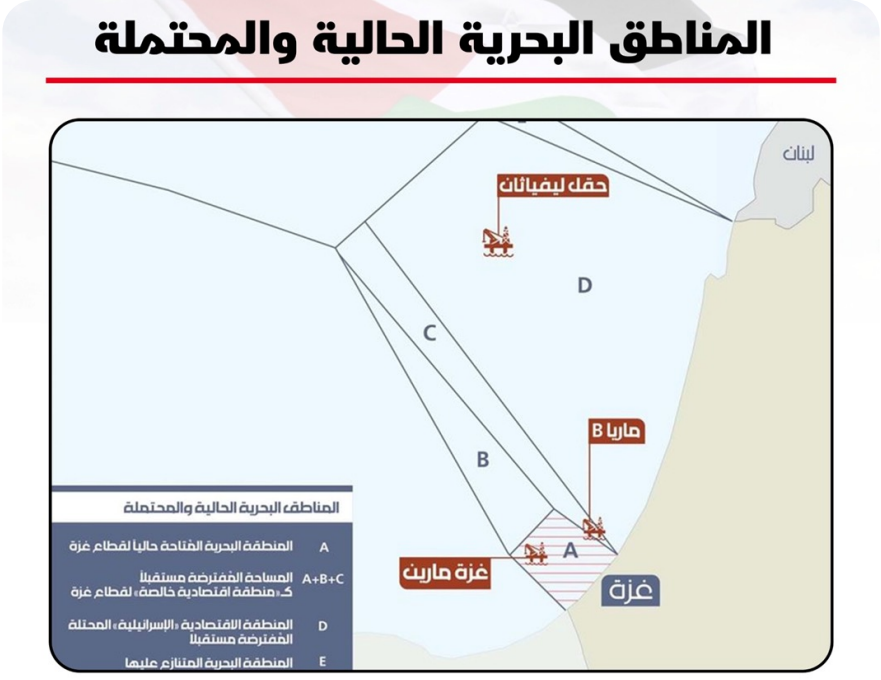

غزة مارين وسيطرة إسرائيلية:

يعيش قطاع غزة انهيارًا كارثيًا في أوضاعه المعيشية والاقتصادية، ويؤثر ارتفاع أسعار الغاز والوقود على الصناعة فيه، حيث يستورد أكثر من مليوني فلسطيني

فـي القطـاع الغـاز بأسـعار باهظـة، حيـث يأتـي ذلـك فـي الوقـت الـذي تعرقـل فيـه إسـرائيل منـذ عقـود أي إمكانيـة لاسـتخراج الغـاز مـن غـزة.

حيـث يُعـد حقـل غـزة ماريـن الفلسـطيني مـن أقـدم حقـول الغـاز المكتشـفة فـي منطقـة البحـر المتوسـط، وينظـر إليـه علـى أنـه أحـد الفـرص الواعـدة أمـام فلسـطين التـي تعانـي مـن شـح مـوارد الطاقـة وسـط معاناتهـا مـن الاحـتلال الإسـرائيلي. فـي نهايـة عـام 1999، وعلـى بعـد حوالـي 30 كيلومتـرًا مـن شـواطئ قطـاع غـزة، اكتشـفت فلسـطين أكثـر مـن حوالـي 1.1 تريليـون قـدم مكعبـة مـن الغـاز الطبيعـي فـي الميـاه الإقليميـة التابعـة لهـا (احتياطيـات مؤكـدة). كمـا هـو موضـح فـي الشـكل التالـي.

غزة مارين بين تحديات الإنتاج والتعنت الإسرائيلي:

أكثر من 20 عامًا من اكتشاف حقل غزة مارين للغاز الطبيعي وحتى الآن، حالت بعض الأمور من قيام فلسطين باستخراج وإنتاج هذه الكميات الكبيرة من المنطقة والاستفادة من موارده ومنها:

- بعض الأمور التقنية والتكلفة العالية.
- السياسات والتدخلات الإسرائيلية، وهو ما يشير إلى سعي الاحتلال نحو تبعية فلسطين لها في مجال الطاقة وعدم استقلالها.
- الفشل في جذب الاستثمارات في ظل غياب الضمانات الإسرائيلية بعدم عرقلة عمليات تطوير الحقل.
- خروج شل العالمية من عمليات المنطقة.
- انعدام الأفق السياسي.

استكمالًا لما سبق، الافتقار للبنية التحتية يجعل استغلال حقل غزة البحري صعبًا من ناحية التكاليف المالية، ولذلك يجب القيام بالكثير من الاستثمارات من أجل جعل مشروع الغاز حقيقة، وبالتالي ظل الاحتلال الإسرائيلي عائقًا أمام تطوير حقل غزة مارين تحت مبدأ الدواعي أمنية.

التوجهات الإسرائيلية بشأن الغاز الفلسطيني:

وفقًا لما سبق، ترتكز الرؤية الإسرائيلية بشأن الغاز الطبيعي الفلسطيني على ثلاثة أسس وهي:

- العمل على استبعاد الجانب الفلسطيني ممثلًا في صندوق الاستثمار، الذي يشرف على إدارة استثمارات السلطة من المفاوضات.

- حصول الفلسطينيون على نصيبهم من صفقة غاز مارين علي شكل سلع وخدمات، حتى لا تستفيد منها السلطة الفلسطينية بالعائدات المالية المنتظرة.

- فرض مبدأ التبعية.

- ويمكن استخلاص أسباب تردد أو منع إسرائيل لفلسطين من استغلال حقول قطاع عزة في النقاط التالية:

- في البداية، منعت إسرائيل تطوير حقول الغاز الطبيعي، لأنها سعت إلى شروط تجارية مواتية للغاز المنتج، كما أنها أرادت في مرحلة لاحقة أن تؤمن احتياجاتها من الغاز الطبيعي في حال انقطعت الإمدادات التي كانت تحصل عليها عن طريق الاستيراد الخارجي وبعد أن اكتشفت مواردها الخاصة، بدأت تتحدث عن مخاوف أمنية ازدادت مع سيطرة حماس على قطاع غزة.

- تنال حقول الغاز في شرق المتوسط جل اهتمام إسرائيل خلال الفترة الراهنة والتي تهرول فيها لعقد اتفاقيات وإيجاد سبل لوصول غازها إلى أوروبا بأسرع وقت.

- تسعى إسرائيل إلى بقاء التبعية الفلسطينية لها في مجال الطاقة، من أجل إبقاء قبضتها الخانقة على الاقتصاد الفلسطيني، لأن استقلالها في مجال الطاقة يعني دفعة قوية باتجاه تحقيق المصير. كذلك تستفيد إسرائيل من الاعتماد الكامل عليها في ملف الطاقة لتحقيق سلام اقتصادي، إذ أن احتمالات عدم الاستقرار تتضاءل عندما يتم تعزيز هذا الاعتماد.

إشكالية الغاز الفلسطيني:

يحظى الغاز الطبيعي باهتمام متزايد في أسواق الطاقة العالمية، ووفقًا لتوقعات وكالة الطاقة الدولية، فإن الطلب العالمي على هذا المصدر سيستمر بالارتفاع خلال العقد القادم، وبصفة خاصة يحتوي حقل غزة مارين على أكثر من ترليون

قدم مكعب، وبحجم إنتاج متوقع يقدر بحوالي 1.6 مليار متر مكعب سنويًا (حوالي 57 مليار قدم مكعب)، بالإضافة إلي جودة الغاز والذي وُصف بأنه نقي، مما يسهل بيعه، وقريب من الشاطئ، مما يسهل عملية استخراجه، وبالتالي فإن عملية استخراجه مجدية من الناحية التجارية.

ويكتسب هذا الغاز أهميةً خاصة بالنسبة إلى الفلسطينيين نظرًا للاعتبارات الآتية:

أولًا حل مشكلة الطاقة:

يعاني قطاع غزة من نقص حاد في مصادر الطاقة، يتجلى أثر ذلك بانقطاع التيار الكهربائي أكثر من 13 ساعة يوميًا في قطاع غزة، نتيجة توفر أقل من حوالي 45% فقط من احتياج المواطنين للكهرباء، كما أن معظم مناطق الضفة الغربية تحصل على الكهرباء عن طريق شرائها من شركة الكهرباء الإسرائيلية، مما يجعل المواطنين الفلسطينيين عرضة لابتزاز الشركة الإسرائيلية حيث:

- يبلغ متوسط استهلاك فلسطين من الطاقة الكهربائية سنويًا، نحو حوالي 1.8 ألف ميجاوات، منها قرابة 600 ميجاوات لقطاع غزة.

- تعتمد فلسطين على إسرائيل حاليًا، للحصول على قرابة حوالي أكثر من 95% من الطاقة الكهربائية، والنسبة المتبقية من الأردن ومصادر الطاقة الشمسية.

- وفي حال تم استغلال الغاز الطبيعي في حقل غاز مارين، فستُحل أزمة الطاقة في القطاع وتلبية الطلب الداخلي في كل من الضفة والقطاع.

ثانيًا: بند الموازنة العامة:

يشير التقرير السنوي لصندوق الاستثمار الفلسطيني إلي فوائد واسعة النطاق في العديد من المجالات الرئيسة من تسييل ناجح لمشروع غاز غزة، وتقدر الوفورات بأكثر من حوالي 560 مليون دولار سنويًا في فاتورة الطاقة للسلطة الفلسطينية،

وعائدات مباشرة تقارب 2 مليار دولار على مدى عمر المشروع الذي يصل إلى أكثر من 20 عامًا للحقل، إلى جانب توقع فرص استثمار ضخمة في قطاع الطاقة لشركات توليد الطاقة المستقلة.

الفرص الفلسطينية لاستغلال غاز غزة مارين:

يُمثل منع إسرائيل الفلسطينيين من استغلال الموارد الطبيعية الموجودة ضمن إقليمها، مخالفة واضحة وصريحة لحق مكفول في عدد من الاتفاقيات الدولية منها اتفاقية لاهاي، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي تعد كل من فلسطين وإسرائيل أطرافًا فيه. في هذا الإطار وطبقًا للمؤشرات السابقة، توجد العديد من الفرص تُسهم في تعزيز قدرة الفلسطينيين على تحرير الغاز الطبيعي الموجود في مياه قطاع غزة ومنها:

أولًا: ضرورة استثمار واستغلال عضوية فلسطين في منتدى غاز شرق المتوسط:

يُشكل المنتدى أهمية للدول لا تقتصر على مسألة الغاز وتنمية الموارد فحسب، بل تتعدى إلى إمكانية حدوث اتفاقيات أخرى بين الدول التي بدورها تعزز الاتصال والحوار بينها، فالمنتدى يُشكل تحالفات مرنة وفعالة تتمثل في وجود المصالح المشتركة، والاستعداد للتعاون في مواجهة التحديات المتعلقة بملف الطاقة وتأثير الاختلافات وزيادة التقارب بين الدول والشعوب.

ثانيًا: اعتبار دولة من دول منتدى شرق المتوسط كشركة أجنبية وإجراء مفاوضات تجارية حول موضوع الغاز:

ينص هذا البند على بدء التفاوض مع الدولة بصفتها شركة أجنبية، فينطبق عليها ما ينطبق على الشركات الأجنبية التي تعاقدت معها السلطة الفلسطينية كشركة بي جي وغيرها، بغرض التوصل إلى اتفاق تجاري يقضي باستخراج الدولة للغاز من حقل غزة مارين، وذلك وفق حصص متفق عليها لكلا الطرفين (على أن يكون الجانب الفلسطيني هو المالك للحقل)، ويُعد هذا الحل من الحلول الصعب

تحقيقها في ظل وجود دعوات تعنت واضح من إسرائيل من فرض شروط تُحد من استغلال الغاز الفلسطيني.

مجمل القول، تُشكل الطاقة أحد أهم المقومات الأساسية لممارسة النشاط الاقتصادي وغيره من الأنشطة الضرورية للبشرية، كما أنها تُعد بعدًا استراتيجيًا في تحقيق الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للشعب الفلسطيني، حيث يؤثر غياب أو قصور في معادلة الطاقة أو عدم وصولها لكل المناطق والفئات على اتجاهات بعض المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعليه فقد أضحى ملف الطاقة قضية محورية وتحقيق أمن الطاقة في فلسطين يُشكل أمرًا حيويًا لحماية الأمن القومي لها، وفي وقت تعيش فيه الدولة تحديين رئيسين، الأول، الارتفاع المتزايد في الطلب على الطاقة، والثاني هو تزايد عدد السكان بشكل كبير.

وفي الأخير، من الضروري رسم إستراتيجية وطنية عاجلة، عبر هيئة تضم الأطراف المختلفة من الجهات الرسمية والوطنية الفلسطينية، تعمل على التواصل مع الأطراف الوسيطة والمعنية لدعم الجانب الفلسطيني في إيجاد حلول عاجلة لأزمة الطاقة.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg